GB.335/PFA/1

منظمة العمل الدولية

1919·2019

البرنامج والميزانية

مقترحات المدير العام للفترة

٢٠٢٠-٢٠٢١

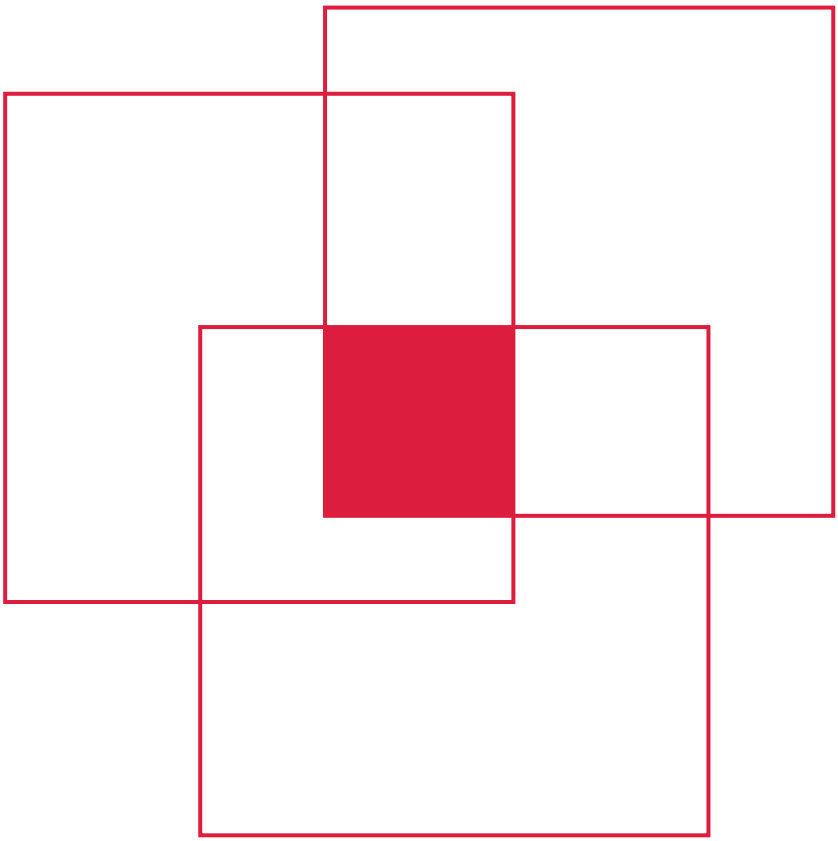

مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 335، جنيف، 14-28 آذار/ مارس 2019

الوثيقة: GB.335/PFA/1

قسم البرنامج والميزانية والإدارة
جزء البرنامج والميزانية والإدارة

PFA

التاريخ: ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٩
الأصل: إنكليزي

البند الأول من جدول الأعمال

البرنـــامـــج والميـــزانيـــة

مقترحـــات المـــدير العـــام للفتـــرة

٢٠٢٠-٢٠٢١

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

المحتويـات

الصفحة

تمهيد v
١- مقدمـة ١
٢- نحو إطار جديد للنتائج ٥
٢-١ إطار للنتائج لتفعيل الأهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية ٥
٢-٢ نظرية للتغيير من أجل العدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق ٦
٢-٣ الإنعكاسات ٨
٣- الإدارة من أجل النتائج: منظمة عمل دولية ملائمة للغرض الذي أنشئت من أجله ٩
٣-١ إدارة المنظمة إدارة فعالة وناجعة ٩
٣-٢ خدمات الدعم الفعالة والاستخدام الفعال لموارد منظمة العمل الدولية ١٠
٣-٣ إدارة المخاطر ١٣
٤- الميزانية الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ..... ١٧
٤-١ الادخارات بزيادة الكفاءة ١٨
٤-٢ الاعتمادات المتصلة بالموارد ١٩
الجزء الأول - الميزانية العادية ١٩
الجزء الثاني - المصروفات الطارئة (خاص بقرارات مجلس الإدارة) ٢٠
الجزء الثالث - صندوق رأس المال العامل ٢١
الجزء الرابع - الاستثمارات المؤسسية والبنود الاستثنائية ٢١
٤-٣ الزيادات في التكاليف ٢٤
٥- مشروع ميزانية المصروفات والإيرادات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ..... ٢٥
مشروع قرار ٢٦
ملاحق المعلومات ٢٧
١- الميزانية التشغيلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ..... ٢٨
٢- تفاصيل الزيادات في التكاليف ٣٣
٣- تفاصيل المقترحات من أجل التحسينات المدخلة على تكنولوجيا المعلومات ٣٨

تمهيد

يسرني أن أقدم إلى مجلس الإدارة مقترحاتي للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وهو رابع برنامج وميزانية ثنائي السنوات اقترحه وأنا في سدة المسؤولية، والثاني المقابل للخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ونظراً للظروف الاستثنائية المتمثلة في الاحتفال بمئوية منظمة العمل الدولية، تُقدم المقترحات هذه المرة وفقاً للعملية المعدلة التي وافق عليها مجلس الإدارة في دورته ٣٣٣ (حزيران/ يونيه ٢٠١٨)، مما يعني أن هذه الوثيقة ستُستكمل بمقترحات برنامجية أخرى في تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩.

وكلنا ندرك الفرصة الهائلة التي تتيحها مئوية منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٩، وندرك المسؤولية الواقعة على عاتقنا في أن نغتنم هذه الفرصة إلى أقصى حد لإعادة النظر في عمل منظمة العمل الدولية وتجديده من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية في مواجهة التغير التحويلي والتحديات الهائلة في عالم العمل.

ومن شأن مبادرة مستقبل العمل لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٩ أن تُهيئ المنظمة للتصدي لهذه التحديات. وتتمثل الأهمية الخاصة للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ في أنه يتيح الآلية التي يجب أن تُترجم من خلالها النقاشات الحاسمة لسنة الاحتفال بالمئوية إلى إجراءات ملموسة لمنظمة العمل الدولية. والآمال المعقودة على منظمة العمل الدولية كبيرة ويتعين علينا أن نرفع سقف طموحاتنا إلى مستوى هذه الآمال بالذات.

وباعتماد مقترحات البرنامج والميزانية، يمكن لمجلس الإدارة أن يبدأ عملية متابعة سنة الاحتفال بالمئوية وأن يضع منظمة العمل الدولية على المسار الصحيح في الوقت الذي تدخل فيه القرن الثاني من عمرها.

كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩

غـاي رايـدر
المديـر العـام

١ـ مقدمـة

١. سيُنفذ برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ في وقت يشهد فيه عالم العمل تغيرات غير مسبوقة وتحديات استثنائية. وسيُقاس نجاحه بمدى إسهامه في تحديد معالم هذا التغير ومواجهة تلك التحديات للمضي قدماً بقضية العدالة الاجتماعية وتوافر فرص العمل اللائق لجميع النساء والرجال في جميع البلدان.

٢. وسيُنفذ أيضاً في وقت تُثار فيه الشكوك على نطاق واسع حول قدرة صانعي السياسات على تقديم استجابات موثوقة لشواغل الناس الأكثر إلحاحاً، وهي شواغل يمكن أن تعود جذورها، في معظمها، إلى عالم العمل. إن تطبيق التكنولوجيات الرقمية - التي تُستشعر آثارها أكثر مما تُفهم - مربك في حد ذاته بالنسبة إلى معظم الناس. لكن بالإضافة إلى ذلك، هناك استغراب لعدم الاستفادة من التقدم المذهل الذي تحقق بفضل اختراع الإنسان وإبداعه لتحسين حياة الناس بأي طريقة مناسبة.

٣. وقد أشار المدير العام دايفيد أبنر مورس في كلمته التي ألقاها بمناسبة قبول جائزة نوبل للسلام، التي منحت لمنظمة العمل الدولية في الذكرى الخمسين لتأسيسها في عام ١٩٦٩، إلى أن:

> ما حدث في عصرنا الحديث هو أننا أصبحنا منقادين للتقدم التكنولوجي، لكننا نشعر بالرعب إزاء البعد المتنامي للفقر في العالم، وأننا نشعر بالإعجاب بما يهبه لنا العلم، لكننا نبدي قلقاً حيال عدم قدرة المجتمع على إيجاد الوسائل اللازمة لاستخدام منافعه على نحو منصف وعادل ... إن حالات الخوف والغضب والإحباط التي تسببها هذه التناقضات المخيفة تضع البشرية في مواجهة مع مخاطر اجتماعية وسياسية عظيمة ومتزايدة. وعلى جهود منظمة العمل الدولية ... أن تكون ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بالتخفيف من حدة هذا الخطر وإزالته في نهاية المطاف.

٤. هل نستطيع اليوم أن ندحض هذا القول؟ إن التحديات طويلة الأمد التي تطرحها مستويات البطالة العالية بشكل غير مقبول واستمرار الفقر والاستبعاد وحالة عدم اليقين الشديد التي يمر بها الإنسان وإنكار الحقوق الأساسية، تتفاقم اليوم بفعل الحتميات الجديدة المتمثلة في مكافحة تغير المناخ وإدارة حركة تنقّل الناس على نطاق واسع. وقد تضافرت هذه العوامل لإنشاء سياق سياسي نوعي جديد يُطلب فيه من منظمة العمل الدولية أن تمضي قدماً في تحقيق أهدافها. ويتزايد الإعراب عن الشعور بالإحباط إزاء الإخفاقات السياسية المفترضة والغضب من تنامي أوجه انعدام المساواة وعدم اليقين الذي قد يبلغ حد الخوف في وجه التغيير، وذلك من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية وفي صناديق الاقتراع. وهي حالات تعزى إلى حد كبير إلى الظلم الاجتماعي، وتهدد بدورها بجعل تحقيق العدالة الاجتماعية أمراً أكثر صعوبة.

٥. وتتمثل إحدى النتائج المباشرة لهذه الظروف، في التشكيك في قيمة التعاون الدولي والضغوط المفروضة على نظام متعدد الأطراف وُصف بأنه يمر بأزمة. ولأن هذا التعاون يتسم بأهمية جوهرية لعالم عمل تسوده العولمة والترابط، ولأن منظمة العمل الدولية هي طرف ملتزم في ذلك النظام متعدد الأطراف، فإن لديها مصلحة قوية في نجاحه وتقع على عاتقها مسؤولية تحقيق هذا النجاح.

٦. وسيكون برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ مرهوناً إلى حد كبير بالعملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما بأحكام القرار ٢٧٩/٧٢، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٨، بشأن "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية". وقد أجرى مجلس الإدارة مناقشات مفصلة بشأن انعكاسات التغيرات المعنية التي تؤثر تأثيراً كبيراً في الأنشطة على المستوى القطري على وجه الخصوص، وشدّد بقوة على ضرورة أن تعمل منظمة العمل الدولية على تعزيز وحماية ممارسة الهيكل الثلاثي ووظيفتها المعيارية الأساسية.

٧. ويتمثل دعم مشاركة منظمة العمل الدولية الثابتة في منظومة الأمم المتحدة بعد إصلاحها في التزامها بالإسهام إسهاماً كاملاً في برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠)، الذي تحتل فيه أهداف العمل اللائق مركزاً أساسياً. ولذلك يُقترح في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ تقوية المواءمة القائمة بين البرنامج والميزانية وبرنامج عام ٢٠٣٠.

٨. ويتيح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ فرصة فريدة أمام منظمة العمل الدولية للإسراع في إدماج نتائج مبادراتها المئوية، لا سيما مبادرة مستقبل العمل، في أنشطتها. والواقع أنه بالنظر تحديداً إلى أن مجلس الإدارة كان يرغب في استغلال تلك الفرصة استغلالاً كاملاً، فقد قرر في دورته ٣٣٣ (حزيران/ يونيه ٢٠١٨) اتباع عملية استثنائية، بعد اعتماد مؤتمر العمل الدولي في دورته (المئوية) في حزيران/ يونيه ٢٠١٩ ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، بما يتمشى تماماً مع اللائحة المالية والمسائل السياسية الأساسية التي سيحددها مجلس الإدارة في دورته ٣٣٧، في تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، عندما يطلع على نتائج مداولات المؤتمر بشأن مستقبل العمل.

٩. ويجدر التذكير، دون المساس بالقرارات التي سيتخذها مجلس الإدارة في تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، بأن تقرير اللجنة العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية والمعنية بمستقبل العمل متاح بالفعل لأعضاء مجلس الإدارة. وسيحال التقرير إلى دورة مئوية مؤتمر العمل الدولي، وقد يوفر إشارات إلى بعض المسائل الأساسية التي يتعين معالجتها في الوثيقة الختامية التي يُفترض اعتمادها. ويجدر التذكير كذلك بأن وثيقتي البرنامج والميزانية لفترتي السنتين الأخيرتين تضمنتا عدداً محدوداً من النتائج السياسية التي حددت مجالات رئيسية لعمل منظمة العمل الدولية بشأن المسائل ذات الاهتمام الواسع على سبيل الأولوية بالنسبة إلى الهيئات المكونة، ومكّنت منظمة العمل الدولية من حشد كتلة حرجة من الموارد والنُهج متعددة التخصصات، من أجل أن تخلفّ التأثير المنشود. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك درجة عالية من الاستمرارية في اختيار النتائج السياسية بين فترتي السنتين، مما يعكس الحاجة إلى تدخلات متوسطة إلى طويلة الأجل. وتتعلق هذه النتائج في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بما يلي: وظائف أكثر وأفضل للنمو الشامل وتحسين آفاق عمالة الشباب؛ التصديق على معايير العمل الدولية وتطبيقها؛ إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها؛ تعزيز المنشآت المستدامة؛ تحقيق العمل اللائق في الاقتصاد الريفي؛ إضفاء السمة المنظّمة على الاقتصاد غير المنظم؛ تعزيز العمل الآمن والامتثال في مكان العمل بما في ذلك في سلاسل التوريد والإمداد العالمية؛ حماية العمال من أشكال العمل غير المقبولة؛ سياسات منصفة وفعالة بشأن هجرة وحراك اليد العاملة على المستوى الدولي؛ منظمات أصحاب عمل ومنظمات عمال قوية وتمثيلية.

١٠. والسؤال المطروح، والذي يتطلب إجابة ملموسة في تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، هو ما إذا كان ينبغي أن تتواصل هيكلة البرنامج حول عدد مماثل من النتائج السياسية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن السؤال التالي هو ما إذا كان يتعين الاحتفاظ بمحتوى تلك النتائج أو إدخال تعديلات كبيرة عليها في ضوء القرارات التي سيتخذها المؤتمر في دورته لمئوية المنظمة. وإذا كان الرد بالنفي، ما هي الخيارات التي ينبغي تحديدها كبدائل؟ وتشير الطموحات العالية لمئوية المنظمة، فيما يبدو، إلى اهتمام بإحداث تغيير مهم في الاتجاه، لذلك يمكن أن تستخدم فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ - التي تعتمد عادة في أعقابها خطة استراتيجية جديدة - كفترة إعادة توجيه يمكن خلالها مواءمة الأنشطة المصممة على قياس متابعة مئوية المنظمة والتكيف مع عمليات إصلاح الأمم المتحدة.

١١. وأياً كانت الخيارات المنتقاة، فإنه بالإمكان جعلها مطابقة تماماً للأهداف الستة للخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وهي: تعزيز القدرات للاستجابة لاحتياجات الهيئات المكونة؛ زيادة القدرة سعياً إلى الوصول إلى الأشخاص الأكثر استضعافاً وحرماناً في عالم العمل وتلبية احتياجاتهم؛ دعم وتعزيز الوظيفة المعيارية؛ تعزيز دور منظمة العمل الدولية بوصفها رائدة في ميدان المعارف؛ احتلال موقع الريادة في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠؛ تعزيز القدرة على الأداء كمنظمة فعالة وناجعة.

١٢. ويجدر التذكير أيضاً بأن الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ تنص على أربعة محركات سياسية مشتركة بشأن معايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز والانتقال العادل إلى الاستدامة البيئية.

١٣. وتُظهر المقترحات الواردة في هذه الوثيقة الطريقة التي سيجري السعي بموجبها إلى تحقيق عدد من هذه الأهداف. وهناك تركيز قوي على الاستمرار في تحسين الكفاءة والإدارة الفعالة، مما سيفضي، بالترافق مع التحسين النوعي في نُظم الإدارة القائمة على النتائج، إلى زيادة قدرة منظمة العمل الدولية على تقديم ما تنشده هيئاتها المكونة وتحتاج إليه.

١٤. ويتجلى دور منظمة العمل الدولية في المساعدة على تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، في مختلف أجزاء البرنامج. وسيجري التطرق على نحو كامل إلى دور المنظمة بوصفها رائدة في ميدان المعارف، في المقترحات السياسية الأساسية التي ستُقدم إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٣٧ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩). وسيجري تحديد هذا الدور على أساس الاقتراح بإبقاء وتطوير النتيجة التمكينية الحالية بشأن الإدارة الفعالة

للمعارف من أجل تعزيز العمل اللائق، إلى جانب النتيجتين التمكينيتين الأخريين، بشأن الإدارة الفعالة والناجعة للمنظمة وبشأن خدمات الدعم الفعالة والاستخدام الفعال لموارد منظمة العمل الدولية.

١٥. ومن شأن استمرار الأنشطة المستهلة أصلاً في إطار مبادرة المعايير، أن يوفر الأساس اللازم لدعم وتعزيز الوظيفة المعيارية الحاسمة لمنظمة العمل الدولية. وسيستلزم الأمر تحديد الأسلوب الدقيق الذي تستجيب بموجبه منظمة العمل الدولية لاحتياجات أكثر الفئات استضعافاً وحرماناً في عالم العمل، في تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، ومما لا شك فيه أن هذه العملية ستستفيد على وجه الخصوص من المداولات بشأن مستقبل العمل التي ستجري قبل ذلك التاريخ. وبالنسبة إلى منظمة عمل دولية لا تزال وفية لولايتها في مجال العدالة الاجتماعية، فإن ذلك يشكل تحدياً حاسماً.

١٦. ووفقاً لما تقتضيه اللائحة المالية، فإن هذه المقترحات تقدم مشروع ميزانية استراتيجية لينظر فيه مجلس الإدارة ويُحال إلى مؤتمر العمل الدولي ليعتمده في نهاية المطاف في دورته لمئوية المنظمة، في حزيران/ يونيه ٢٠١٩.

١٧. وينبغي التشديد على سمتين من سمات الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، على النحو المبين أدناه:

- أولاً، تواصل إعادة توزيع الموارد على الأمد الطويل من خلال تحقيق الادخارات بزيادة الكفاءة. ويتجلى ذلك على نحو واضح في الزيادة الإضافية في الخدمات التقنية في الخط الأمامي بمبلغ ٢,٩ مليون دولار أمريكي، بما في ذلك تحويل مبلغ ١,٠ مليون دولار أمريكي من إدارات الشؤون الإدارية والدعم إلى الإدارات التقنية والإقليمية. ولكن بالإضافة إلى ذلك، جرى إعادة استثمار قرابة ٥,٦ مليون دولار أمريكي من مكاسب الكفاءة المحققة من مبادرات الإصلاح، في تحسين توفير وظائف الإدارة السديدة والدعم في جميع أقسام المكتب.

- ثانياً، تقدم مقترحات للاستثمار في بنيتنا الأساسية المؤسسية وبنود المصروفات غير العادية البالغة ٣١,٧ مليون دولار أمريكي. وهذه الانطلاقة الاستثنائية من المسار طويل الأمد للنمو الصفري بالقيم الحقيقية مطلوبة لضمان أن تظل المنظمة مؤاتية للأغراض التي أنشئت من أجلها وتتمكن من تقديم خدمات عالية الجودة على نحو فعال للهيئات المكونة والدول الأعضاء.

١٨. وأخيراً، تمشياً مع الممارسة المتبعة منذ عهد بعيد في المنظمة، خُصص اعتماد للزيادات في التكاليف مقداره ٨ ملايين دولار أمريكي، أو ١,٠ في المائة، للتعويض عن تضخم الأسعار والعوامل المالية الأخرى التي من شأنها أن تؤدي، لولا ذلك، إلى إضعاف المستوى الحقيقي للميزانية.

٢- نحو إطار جديد للنتائج

١٩. سبق أن قدم مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي إرشادات مهمة تضع معايير واضحة للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وتتجلى هذه المعايير بصفة خاصة في أهداف الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، المعتمد في عام ٢٠٠٨، وقرار المؤتمر لعام ٢٠١٦ بشأن الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، وهي تشكل أداة لتحديد معالم تنفيذ محتوى البرنامج الأساسي المزمع اتخاذ قرار بشأنه في تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩.

٢٠. وقد أعادت هذه الإرشادات التأكيد بشدة على مركزية واستمرار أهمية أهداف منظمة العمل الدولية الاستراتيجية الأربعة المتلازمة والمترابطة والمتكافلة التي تشكل برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية، ألا وهي: العمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي والحقوق في العمل. كما شددت الإرشادات على العمل اللائق كمحرك رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى الوظيفة المعيارية والطابع الثلاثي لمنظمة العمل الدولية باعتبارهما عنصرين حاسمين لجميع جوانب أنشطة المنظمة.

٢١. واقترنت هذه الإرشادات بدعوات صريحة إلى منظمة العمل الدولية لكي تواصل تعزيز نظامها للإدارة القائمة على النتائج، بهدف زيادة إظهار كيف يمكن لإجراءات المكتب الرامية إلى تطوير قدرات هيئاته المكونة الثلاثية أن تؤدي إلى حدوث تحسينات في السياسات والتشريعات ومؤسسات العمل اللائق، مما يؤثر بدوره تأثيراً إيجابياً في حياة الناس وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٢. وعليه، يُقترح وضع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ في إطار جديد للنتائج بالاستناد إلى نظرية واضحة للتغيير. وبتركيز إطار النتائج بدرجة أكبر على المستوى الأعلى من الأهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية، سيكون من الممكن توفير صورة أوضح بكثير وبأسلوب متكامل، عن الطريقة التي تُنفذ بها المنظمة ولايتها. وينطوي هذا النهج على مزايا كبيرة بالمقارنة مع نهج الحقبة الماضية الذي كان أكثر تجزؤاً. بالإضافة إلى ذلك، وبترسيخ هذا الإطار في نظرية واضحة للتغيير تحدد الطريقة التي يمكن بها تحقيق النتائج من خلال جهود منظمة العمل الدولية والجهات الفاعلة الأخرى، سيكون تحت تصرف المنظمة أداة جديدة قوية لتحديد الطريقة التي يمكن أن تؤدي بها عملها بأكبر قدر من الفعالية والجهة التي يمكن أن توجّه إليها جهودها على نحو أفضل. وتستند هذه الابتكارات إلى التحسينات الماضية في الإدارة القائمة على النتائج وتشكل تغييراً مرحلياً في مسؤولية منظمة العمل الدولية أمام هيئاتها المكونة من خلال تعزيز قدرات هذه الهيئات على تعقب الإسهام الملموس لأنشطة منظمة العمل الدولية في تحقيق النتائج المنشودة.

٢-١ إطار للنتائج لتفعيل الأهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية

٢٣. يدعو قرار المؤتمر لعام ٢٠١٦ بشأن الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، منظمة العمل الدولية إلى "استعراض إطار نتائج البرنامج والميزانية، بما في ذلك المؤشرات والإبلاغ عن النتائج والممارسات الجيدة والدروس المستخلصة، بما يسمح لمنظمة العمل الدولية أن تقيّم النتائج وتبيّن إلى هيئاتها المكونة طريقة إسهام نشاطها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة". وفي سياق مماثل، أوصى تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام ٢٠١٦ بصياغة الأهداف الاستراتيجية كتغييرات رفيعة المستوى قابلة للقياس يتعين تحقيقها، وبأن تكون النتائج متوائمة معها. وعلى غرار ذلك، خلص تقرير التقييم المؤسسي لشبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف (موبان) للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بشأن منظمة العمل الدولية إلى أنه "من الممكن زيادة شمولية إطار النتائج من خلال إدماج مؤشرات العمل اللائق والأهداف الاستراتيجية الأربعة".

٢٤. وبناءً على ذلك، ستُدمج الأهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية في إطار النتائج بصورة أوضح، لأنها تجسد إسهام منظمة العمل الدولية في القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ومن شأن ذلك أن يجعل منظمة العمل الدولية في موقع جهة فاعلة بارزة في إصلاح الأمم المتحدة، كما دعا إلى ذلك مجلس الإدارة، مما يجعل عملية التخطيط في المنظمة تتماشى مع عمليات التخطيط في كيانات الأمم المتحدة الأخرى بما يتفق مع قرار

الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٤٣/٧١ الصادر في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ بشأن "الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية"، والذي دعا كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في وثائق التخطيط الاستراتيجي الخاصة بها.

٢٥. ويوضح الشكل ١ كيفية ارتباط هذه الأهداف الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي الشامل والهدف ١ بشأن القضاء على الفقر والهدف ١٠ بشأن الحد من أوجه انعدام المساواة والهدف ١٦ بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

الشكل ١: برنامج العمل اللائق يتلاقى مع برنامج عام ٢٠٣٠

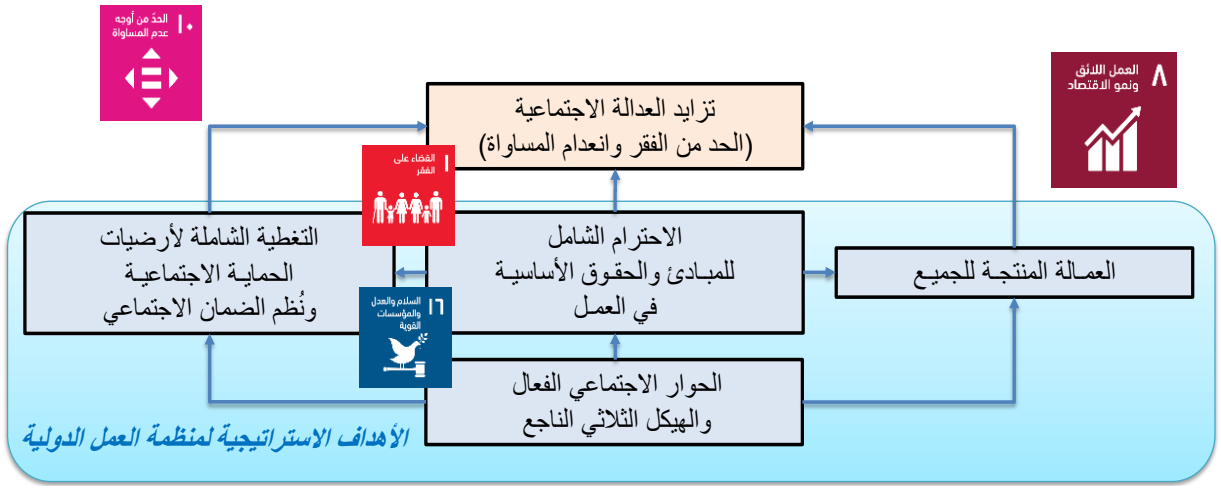

٢٦. وسيجري تعيين عدد محدود من مؤشرات الأثر لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية وتعقبه بانتظام. وستشمل هذه المؤشرات معظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تتولى منظمة العمل الدولية أصلاً مسؤوليتها ومؤشرات العمل اللائق الأخرى حسب مقتضى الحال. ومن شأن استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لتعقب التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية أن يحقق فوائد إضافية تتمثل في إظهار الروابط بين برنامج العمل اللائق وبرنامج عام ٢٠٣٠. وسيساعد ذلك على تحديد الثغرات والمجالات ذات الأولوية للعمل في المستقبل ودعم التوافق بشأن الأهداف المشتركة وتعزيز الشراكات، وهو ما يعكس التزام منظمة العمل الدولية بالشفافية والمزيد من المساءلة والعمل الجماعي من أجل تحقيق برنامج العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة.

٢-٢ نظرية للتغيير من أجل العدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق

٢٧. سيستند إطار النتائج للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى نظرية للتغيير واضحة المعالم. وستفسر خارطة الطريق هذه عملية التغيير المطلوبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وبرنامج العمل اللائق ككل من خلال حلحلة العلاقة السببية بين مختلف أنواع النتائج المطلوبة لمعالجة تحديات العمل اللائق المترابطة في سياق عالم العمل الحالي المتزايد تعقيداً. وسيسهل وضع هذه النظرية اختيار المجالات البرنامجية ذات الأولوية التي تبلغ فيها الآثار المحتملة للعمل اللائق أعلى المستويات، فضلاً عن توفير إطار للرصد والتقييم والتعلم طوال دورات البرنامج.

٢٨. وستراعي نظرية التغيير الاتجاهات الآخذة في رسم معالم مستقبل العمل ومعايير العمل الدولية والبراهين بشأن "ما هو ناجح" في تعزيز العمل اللائق. وستشمل أيضاً العوامل الخارجية التي تؤثر في التغيير ولن تقتصر على أنشطة أو ولاية أي منظمة أو جهة فاعلة بعينها.

٢٩. وفي هذا السياق، وبالتشاور مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية والخبراء الخارجيين، سيعكف فريق متعدد التخصصات في منظمة العمل الدولية على وضع نظرية التغيير خلال الفترة آذار/ مارس - آب/ أغسطس

٢٠١٩. وستراعي هذه العملية تقرير اللجنة العالمية لمنظمة العمل الدولية المعنية بمستقبل العمل ونتائج دورة مؤتمر العمل الدولي للاحتفاء بالمئوية.

٣٠. وسيكون إطار النتائج مستمداً من نظرية التغيير هذه، مع إعطاء الأولوية للمجالات التي يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تحدث فيها تأثيراً كبيراً، وسيستنير بالتجربة والدروس المستفادة من إطار النتائج الحالي. كما ستُحدد المجالات ذات الأولوية في ضوء ما تقوم به المنظمات الأخرى أو ما تزمع القيام به، وهو ما يمكّن منظمة العمل الدولية من الدعوة إلى التأثير في المبادرات التي تتخذها الجهات الأخرى عند الاقتضاء.

٣١. وفي كل مجال من المجالات ذات الأولوية، سيشمل إطار النتائج المخرجات التي ستنفذها منظمة العمل الدولية من أجل تحقيق النتائج المقررة التي ستؤدي بدورها إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتشكل المخرجات التغييرات قصيرة الأجل في البيئة المؤاتية للعمل اللائق وقدرات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية،[١] في حين تشكل النتائج التغييرات متوسطة الأجل المتجلية من خلال تنفيذ السياسات العامة والامتثال للتشريعات والوصول إلى الخدمات المتعلقة بالعمل اللائق. ومنظمة العمل الدولية مسؤولة عن تنفيذ المخرجات وتؤثر تأثيراً مباشراً في نتائج أنشطتها. وتحقيق الأهداف الاستراتيجية إنما هو مسؤولية مشتركة بين الحكومات الوطنية والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، على أن تكون منظمة العمل الدولية بطبيعة الحال مساهماً مهماً في هذا الصدد (انظر الشكل ٢).

الشكل ٢: سلسلة النتائج في الإطار للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

٣٢. وسيتضمن إطار النتائج مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ المخرجات والنتائج، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب مقتضى الحال. وستُحدد خطوط الأساس لجميع المؤشرات، لكن الأهداف ستُحدد للمخرجات المدرجة في البرنامج والميزانية لا غير.

٣٣. وستُقدم الميزانية الاستراتيجية لكل نتيجة على أساس التكاليف الكاملة التي تغطي التكاليف في المقر وفي الأقاليم، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بخدمات الدعم المباشر من قبيل تكنولوجيا المعلومات والخدمات الداخلية والاتصالات وخدمات الاجتماعات والوثائق الأساسية لتحقيق النتائج.

٣٤. وستظل المحركات السياسية المشتركة الأربعة المحددة في الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، أي معايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز والانتقال العادل إلى الاستدامة البيئية، عناصر دائمة في الاستراتيجية بالنسبة إلى جميع مجالات العمل ذات الأولوية. وسيتواصل تعزيز نظام العلامات الذي اعتمد في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لأغراض التخطيط والرصد، لضمان أن تُسهم النتائج القطرية على نحو منتظم في الارتقاء بهذه المحركات. وسيتحقق تحسين رصد

[١] يتوافق ذلك مع تعريف منظمة العمل الدولية لتنمية القدرات على أنها عملية يحصل من خلالها الأفراد والمنظمات والمجتمعات على القدرات اللازمة لوضع أهدافهم الإنمائية وتحقيقها وتقوية هذه القدرات والحفاظ عليها عبر الزمن.

الموارد المرتبطة بهذه المحركات وأثرها، من خلال إطار النتائج الجديد وتعزيز التعقب الشامل للموارد أثناء الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٣-٢ الإنعكاسات

٣٥. يخلف النهج المتبع إزاء إطار النتائج عدة انعكاسات في عمليات منظمة العمل الدولية على النحو المبين أدناه.

- سيتطلب التعقيد المتزايد لنظام القياس المستند إلى مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والنتائج والمخرجات، إنشاء نظام للرصد على مستوى المكتب بمشاركة إدارات عديدة، بما فيها إدارة الإحصاءات، وزيادة التآزر مع استراتيجية إدارة المعارف.

- سيشمل تقديم التقارير كل سنتين معلومات عن الاتجاهات العالمية والإقليمية على أعلى مستوى من حيث الأهداف والنتائج الاستراتيجية، وكذلك عن الإنجازات المحققة على أدنى مستوى من حيث المخرجات (فيما يتعلق بتنمية القدرات)؛ وستُقام روابط بين هذين المستويين من خلال التحليلات النوعية القائمة على البراهين، مما يؤدي إلى استخلاص الأداء الإيجابي والسلبي على السواء.

- سيتطلب الهدف المتوخى من تقديم التقارير على مستوى النتائج والأهداف الاستراتيجية بذل المزيد من الجهود من جانب منظمة العمل الدولية لبناء القدرات الإحصائية للدول الأعضاء بحيث تكون ثمة بيانات وطنية كافية لبناء المجاميع الإقليمية والعالمية.

- على المستوى القطري، ستظل البرمجة مستندة إلى الأولويات الإنمائية المحددة على الصعيد الوطني، ومتوائمة مع مخرجات منظمة العمل الدولية من خلال مؤشرات البرنامج والميزانية.

- سيسمح تعزيز رصد التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج باتخاذ القرارات بشأن أي إعادة تخصيص لازمة للموارد خلال فترة السنتين، استناداً إلى الأولويات الناشئة.

٣- الإدارة من أجل النتائج: منظمة عمل دولية ملائمة للغرض الذي أنشئت من أجله

٣٦. يتطلب تنفيذ البرنامج في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ وجود منظمة عمل دولية قوامها الإدارة والتنظيم بفعالية ونجاعة. ومن شأن التقدم المحرز في سياق برنامج إصلاح منظمة العمل الدولية في فترات السنتين الماضية أن يتواصل ويتعزز في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ من خلال النتائج التمكينية التي تسهل السير الفعال والناجع لأعمال منظمة العمل الدولية تمشياً مع دستورها وقواعدها وإجراءاتها. وهي تهيئ الظروف المؤاتية لتنفيذ النتائج السياسية.

٣٧. وفي ضوء المناقشات التي ستجرى في دورة المؤتمر للمئوية، سيجري استعراض وتقديم النتيجة التمكينية الحالية "الإدارة الفعالة للمعارف من أجل تعزيز العمل اللائق" في تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩. وتشكل البحوث والمعارف وإحصاءات العمل، إلى جانب تنمية القدرات، المكونات الرئيسية للخدمات التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى الهيئات المكونة الثلاثية والدول الأعضاء.

٣٨. وتمشياً مع الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، يرد وصف للعناصر الاستراتيجية للنتائج التمكينية بشأن الإدارة السديدة (بما في ذلك الإشراف والتقييم) وخدمات الدعم في هذا القسم، إلى جانب سجل المخاطر الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وستُقدم أطر قياس هذه النتائج التمكينية مع إطار النتائج الجديد لمنظمة العمل الدولية في الدورة ٣٣٧ لمجلس الإدارة في تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩.

٣-١ إدارة المنظمة إدارة فعالة وناجعة

٣٩. تهدف هذه النتيجة إلى ضمان التشغيل الأمثل لأجهزة إدارة منظمة العمل الدولية وعمليات إدارتها السديدة، بالاستناد إلى مبادرة الإدارة السديدة ومتابعة قرار المؤتمر لعام ٢٠١٦ بشأن الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق. وقد أسفرت هذه العمليات عن فوائد مهمة، بما في ذلك تعزيز التزام وقدرة الهيئات المكونة الثلاثية في عملية اتخاذ القرارات وتحديد أولويات المنظمة وتحسين الدعم المقدم من المكتب إلى الهيئات المكونة ونشر وثائق موجزة وعالية الجودة وفي وقتها وإعداد وتسهيل الاجتماعات على نحو فعال. وستظل الثقة فيما بين الهيئات المكونة وبين الهيئات المكونة والمكتب من خلال المشاورات الواسعة والمكثفة أساسية لنجاح الإصلاح الإداري.

٤٠. وسيسعى المكتب في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى تحقيق ما يلي:

- مواصلة تحسين سير أعمال أجهزة الإدارة السديدة الرئيسية من خلال دعم عملية الإصلاح ومتابعة نتائج المناقشات بشأن مستقبل العمل في دورة مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٩ وتعزيز فعالية وظائف الدعم في المكتب لإجراء الاجتماعات وتوفير المشورة القانونية؛

- مواصلة تحسين الإشراف بغية مساعدة كبار المديرين على تحديد المجالات التي تحتاج إلى التحسين وإعطاء الأولوية لتخصيص الموارد؛

- تحسين استخدام نتائج التقييم لتنوير عملية صنع القرارات في أجهزة الإدارة السديدة وإدارة تنفيذ البرامج في منظمة العمل الدولية ولتعزيز تنفيذ منظمة العمل الدولية برنامجها للعمل اللائق، فضلاً عن إسهامها في أهداف التنمية المستدامة.

٤١. وسيواصل المكتب دعم تنفيذ نتائج مبادرة الإدارة السديدة، مع التركيز على إرساء نسق الأسبوعين لدورات المؤتمر ومواصلة تحسين كفاءة العمليات، بالاستناد إلى تبسيط وتحديث وتوحيد القواعد والإجراءات لتنظيم أعمال أجهزة الإدارة السديدة والاجتماعات الرسمية. ومن شأن ذلك أن يعزز دعم المشاركة الثلاثية في وضع

جداول الأعمال ويقدم خدمات جيدة لتعزيز عمليات التشاور قبل انعقاد المؤتمر بشأن بنود التخطيط ووضع المعايير. كما سيعزز المكتب قدرات الموظفين والمندوبين بشأن إجراءات المؤتمر وممارساته.

٤٢. وسيعمل المكتب على ضمان أن تُسهم هيكليات الإدارة السديدة في منظمة العمل الدولية في الإصلاح الجاري للأمم المتحدة وأن تستفيد منظمة العمل الدولية استفادة كاملة من الفرص التي يتيحها هذا الإصلاح، مع الاعتراف بالولاية الدستورية لمنظمة العمل الدولية وهويتها الفريدة بصفتها الوكالة الرائدة في مجال عالم العمل، في منظومة الأمم المتحدة.

٤٣. وقد صُمم نظام الإشراف في المكتب حول مبادئ راسخة، وهو يعكس مفهوم "خطوط الدفاع الثلاثة" الذي أقرته لجنة الأمم المتحدة رفيعة المستوى المعنية بالإدارة. ويضطلع مجلس الإدارة والمدير العام وفريق كبار المديرين بدور إشرافي شامل، ويتمتعون بأفضل موقع يؤهلهم لأداء دور ريادي فيما يتعلق بضمان ترسيخ المساءلة في جميع جوانب عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المكتب. ويؤدي مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والإشراف وظيفة إشرافية مستقلة انشئت بموجب المادة ٣٠(د) من اللائحة المالية لمنظمة العمل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فإن خطوط الدفاع الخارجية مثل المراجعة الخارجية للحسابات واللجنة الاستشارية المستقلة للإشراف ووحدة التفتيش المشركة توفر المزيد من الضمانات. وتركّز وظائف الإشراف على ضمان الامتثال للشروط التنظيمية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالمسائل التوجيهية والإدارية.

٤٤. وتدعو سياسة التقييم لعام ٢٠١٧ التي أقرها مجلس الإدارة والاستراتيجية المقابلة لها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إلى تطوير قدرات التقييم وإجراء تقييمات استراتيجية وموثوقة وجيدة تسهم في تعزيز قاعدة المعارف. وسيُنقح المكتب نُهج التقييم لجعلها أكثر استراتيجية وارتباطاً بولاية منظمة العمل الدولية، ويُطور قدرات التقييم الداخلية والمؤهلات اللازمة لتقييم إسهام برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية في أهداف التنمية المستدامة.

٤٥. وبغية تحقيق نتائج ملموسة وضمان ممارسات جيدة من حيث الإدارة والإشراف والتقييم، سيواصل المكتب رعاية علاقاته السليمة مع الهيئات المؤسسية للأمم المتحدة وغيرها من الكيانات المعنية، بما في ذلك المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ووحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وفريق الأمم المتحدة الانتقالي المعني بالإصلاح. وستتطلب قيود الميزانية أن يعطي المكتب الأولوية لمستوى مشاركته في العدد المتزايد بسرعة من المنتديات التنسيقية والاستشارية.

٢-٣ خدمات الدعم الفعالة والاستخدام الفعال لموارد منظمة العمل الدولية

٤٦. ما فتئ طلب الهيئات المكونة على الخدمات الجيدة يتزايد على نحو مطرد مع تزايد تعقيد تحديات عالم العمل. ويؤدي اشتداد المنافسة في مجال التنمية الدولية إلى توليد ضغوط من أجل تحسين إظهار القيمة المضافة لمنظمة العمل الدولية، كما يؤدي إلى إنشاء حوافز لتحسين الأداء التنظيمي. ويجب أن تظل الشفافية والمساءلة عن النتائج والقيمة مقابل المال أساساً لعمل منظمة العمل الدولية. ومعالجة هذه المسائل على نحو فعال وناجع ومتجاوب، تستوجب تحسيناً مستمراً في عمليات سير الأعمال وخدمات الدعم الأساسية في المقر والأقاليم.

٤٧. وستُبذل جهود المكتب في هذا المجال في ضوء التقدم المحرز في إصلاح الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تتيح المبادرات المتعلقة بالمباني المشتركة وعمليات سير الأعمال المنسقة وإدارة الموارد المجمعة، فرصاً لإحداث تغيير خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وكلما ازدادت الأمور وضوحاً بشأن هذه المبادرات، سيُنفذ المكتب بالتشاور مع مجلس الإدارة عند الاقتضاء، تدابير ترمي إلى تحسين تقديم الخدمات إلى الهيئات المكونة.

٤٨. وستستند الأنشطة المضطلع بها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى الدروس المستفادة أثناء تنفيذ إصلاح منظمة العمل الدولية. وتبين التجربة أن العمل على جعل عمليات سير الأعمال أكثر نجاعة وفعالية، لا سيما من خلال استعراض عملية سير الأعمال، يؤثر أعظم تأثير عندما تُبذل جهود متوازية لتحسين السلامة التنظيمية وتعزيز الممارسات الإدارية على مستوى تقديم الخدمات. واتباع نهج تشاركي بالاستناد إلى مستوى مرتفع من المشاركة مع الموظفين الذين يقدمون الخدمات ويستفيدون منها، لا يؤدي إلى تحسين نوعية الحلول فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى زيادة التأييد والاستدامة، بالإضافة إلى بناء الأساس لنظام من التحسين المستمر. وقد كان للدعم والمشاركة البارزين من كبار المديرين أهمية حاسمة، ويجب أن يتواصل ذلك. والاستثمار الاستراتيجي في

الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات، هو عنصر أساسي في تحقيق الادخارات ومن شأنه أن يؤدي إلى المزيد من مكاسب الكفاءة.

٤٩. وسيسعى المكتب في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى تحقيق ما يلي:

- قيمة أفضل مقابل المال من خلال إدخال تحسينات على سير الأعمال في تقديم خدمات أكثر وأفضل في جميع أقسام المكتب؛
- تحسين الإدارة القائمة على النتائج بالاستناد إلى أطر البرمجة الاستراتيجية المعززة ونُظم الرصد وآليات تخصيص الموارد، تمشياً مع برنامج عام ٢٠٣٠ على الصعيدين العالمي والوطني؛
- تعميق وتوسيع وتنويع الشراكات، بما في ذلك كجزء من إصلاح الأمم المتحدة، توخياً لإنفاذ استنتاجات مؤتمر عام ٢٠١٨ بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة وتعزيز تعبئة الموارد؛
- تحسين فعالية إدارة الموارد البشرية، مما يؤدي إلى: (أ) تحسين تنوع القوى العاملة بصورة كبيرة؛ (ب) تعزيز تخطيط القوى العاملة من خلال الاستفادة من منافع الحراك الوظيفي والجغرافي؛ (ج) تحسين المساءلة عن النتائج على المستوى الفردي من خلال إطار إدارة الأداء؛ (د) الارتقاء بقدرات الموظفين للاستجابة لاحتياجات المكتب الاستراتيجية الحالية والمستقبلية؛
- تعزيز نطاق خدمات تكنولوجيا المعلومات وتوافرها لتنوير عملية صنع القرار وزيادة حفظ المعارف المؤسسية وتحسين الفعالية التشغيلية مع الحفاظ على الضوابط المالية الفعالة وتحقيق قدر أكبر من السلاسة من أجل الاستجابة للطلب المتزايد من الهيئات المكونة والجهات المانحة وإصلاح الأمم المتحدة ومجتمع التنمية الدولي ككل؛
- تعزيز سلامة وأمن موظفي منظمة العمل الدولية وممتلكاتها وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال تحسين إدارة مرافق المكتب.

٥٠. وتصف الفقرات التالية وسائل العمل الرئيسية لتحقيق التغييرات المتوقعة من حيث تحسين سير الأعمال والإدارة القائمة على النتائج والتعاون الإنمائي والشراكات وتنمية الموارد البشرية. وتمشياً مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي أقرها مجلس الإدارة في دورته ٣٣١ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧)،[٢] ترد معلومات مفصلة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات، في القسم بشأن الميزانية الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

التحسينات على سير الأعمال

٥١. سيستمر استعراض عملية سير الأعمال بواسطة فريق ذاتي التمويل، بهدف زيادة تحسين نجاعة وفعالية تقديم الخدمات، مع الحفاظ على توازن مناسب بين الإدارة السديدة والإشراف وإدارة المخاطر. ومن شأن فريق من الخبراء في منظمة العمل الدولية أن يرشد الوحدات في إعادة تصميم أساليب العمل بحيث تستفيد من الممارسات الجيدة وتحد من البيروقراطية. وسينصب التركيز أيضاً على الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد من خلال اعتماد نُظم أفضل للتخطيط، كما سينصب على الرصد المستمر لنجاعة العمليات والنتائج. وسينشئ الفريق وحدة معنية بالابتكارات في مجال سير الأعمال وستُمول من الادخارات التي ستتيح أنشطته تحديدها. وستركز الوحدة على الأولويات التي يمكن توقع تحقيق أكبر الأثر فيها، على النحو الذي حدده المديرون والموظفون في حافظة السياسات العامة والعمليات الميدانية والشراكات. وعند الاقتضاء، ستُعزز نُظم تكنولوجيا المعلومات المناسبة من أجل دعم سبل العمل الجديدة والتعاون وتقديم التقارير والاضطلاع بمهمة اتخاذ القرارات بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

٥٢. وقد حددت نتائج كل موجة من موجات استعراض عمليات سير الأعمال حتى الآن فرصاً كبيرة لتحقيق الادخارات التي تحققت وسيتواصل تحقيقها من خلال التناقص الطبيعي. ومن شأن هذه الجهود أن تمكّن المكتب

[٢] انظر الوثيقة GB.331/PV، الفقرة ٧٩٨.

من زيادة نوعية وفعالية خدمات الدعم التي يقدمها ومواصلة إعادة توزيع الموارد من المهام الإدارية نحو الأنشطة السياسية والتقنية والتحليلية، بحيث تعود بالمنفعة المباشرة على الهيئات المكونة.

البرمجة والإدارة القائمة على النتائج

٥٣. حسبما ذُكر آنفاً في هذه الوثيقة، ستؤدي مراجعة إطار النتائج بما في ذلك نظام القياس وتحسين الرصد، إلى تحسين الإدارة القائمة على النتائج وتخصيص الموارد. وفي هذا السياق، سيتم إنشاء نُظم لتوفير الإرشاد إلى المديرين والموظفين لمواصلة إظهار أثر برامج منظمة العمل الدولية في حياة الناس وتحسين تقديم الخدمات إلى الهيئات المكونة. وسيفضي ذلك أيضاً إلى تحسين تقديم التقارير عن النتائج وعن استخدام الموارد.

٥٤. وعلى المستوى الوطني، سيقدم المكتب الإرشاد بشأن وضع برامج قطرية جديدة للعمل اللائق تتسق تماماً مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تضم برنامج عام ٢٠٣٠ ومع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كمتابعة لقرار المؤتمر لعام ٢٠١٦ بشأن الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق واستنتاجات المؤتمر لعام ٢٠١٨ بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

التعاون الإنمائي وتعبئة الموارد

٥٥. في أعقاب المناقشات التي ستجري في الدورة ١٠٨ (٢٠١٩) لمؤتمر العمل الدولي واعتماد البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، سيُقدم المكتب استراتيجية للتعاون الإنمائي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ إلى مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠٢٠. وستتضمن هذه الوثيقة معلومات عن الشراكات وتعبئة الموارد، بالاقتران مع الأهداف وعمليات سير الأعمال المرتبطة بها.

٥٦. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية لضمان المضي بالتعاون الإنمائي إلى الأمام، ويمكن استخدامها لحشد المزيد من التمويل، بما في ذلك التمويل المحلي. وفي إطار القوة الدافعة لإصلاح الأمم المتحدة وضغطها من أجل مزيد من التكامل في البرامج والتمويل، ستعمل منظمة العمل الدولية على تعميق وتوسيع نطاق شراكاتها، بما في ذلك مع سائر كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. وستُكثف الجهود لتعزيز الشراكات متعددة أصحاب المصلحة واستكشاف طرائق التمويل الابتكارية.

٥٧. وستواصل منظمة العمل الدولية التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ وإصلاح الأمم المتحدة. وسيشارك المكتب في رئاسة مجموعة النتائج الاستراتيجية المعنية بالشراكات الاستراتيجية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعلى المستوى القطري، سيشمل ذلك الإسهام في تمويل مكاتب المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة والمرافق والخدمات الأمنية المشتركة، ومن خلال المشتريات المشتركة والخدمات الإدارية المشتركة الأخرى. ومن شأن المبادرات على مستوى المقر، أن تشمل الخدمات المشتركة للصحة والمؤتمرات والمشتريات المشتركة والاستفادة من الاستثمارات في نُظم تكنولوجيا المعلومات وتقاسم الخبرات.

تنمية الموارد البشرية

٥٨. تمشياً مع استراتيجية الموارد البشرية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١: المرونة والمشاركة والكفاءة، التي أقرها مجلس الإدارة في دورته ٣٣١ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧)،[٣] سيُنفذ المكتب خطة عمل لضمان التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف موظفيه. ومن شأن نظام التعيين الإلكتروني الجديد أن يُمكّن المكتب من تحسين استهداف المرشحين، بما في ذلك بصفة خاصة، من البلدان الممثلة تمثيلاً أقل مما يجب.

[٣] الوثيقة GB.331/PV، الفقرة ٨٨٦.

٥٩. وسيتيح المكتب الفرصة أمام القادة الحاليين والمستقبليين لإحداث تغييرات وتعزيز ثقافة تشمل الابتكار من خلال مواصلة تطوير إطاره الشامل لتنمية القدرات القيادية. وسيستمر في رعاية الثقافة التنظيمية والمتعلقة بمكان العمل، بحيث تكون شاملة وقائمة على الاحترام، بهدف دعم استبقاء قوة عاملة عالية الكفاءة وملتزمة للغاية.

٣-٣ إدارة المخاطر

٦٠. تستخدم منظمة العمل الدولية تقنيات إدارة المخاطر على مستويات متعددة في جميع أقسام المكتب لتحديد التحديات - والفرص - المحتملة وترتيبها حسب الأولوية والاستعداد لمواجهتها في سعيها إلى تحقيق أهدافها وإنجاز الالتزامات المتعهد بها إلى الهيئات المكّونة والشركاء الآخرين. وفي آخر استعراض لإدارة المخاطر، أجري في عام ٢٠١٨، عمدت إدارات منظمة العمل الدولية والمكاتب الخارجية ومكاتب المشاريع المختارة إلى إعداد سجل المخاطر وتحديثه. وأُعد سجل المخاطر الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (انظر الجدول ١) بالاستناد إلى بيان منظمة العمل الدولية المستخلص بشأن المخاطر، في السياق الأعم للخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والبرنامج والميزانية. وقد حُددت ثلاثة أنواع من المخاطر في سجل المخاطر الاستراتيجية، وهي تتعلق بما يلي:

- السياق الخارجي، بما في ذلك المخاطر التي تنشأ استجابة للتغيرات في مستويات الالتزام والتنسيق والسياسات، سواء في صفوف مجموعات الدول الأعضاء أو في فرادى الحكومات أو في منظومة الأمم المتحدة؛
- إدارة الأعمال والمشاريع والبرامج التقنية، بما في ذلك المخاطر التي تتراوح بين فهم احتياجات المجموعات المستهدفة، من خلال نوعية المخرجات وتنفيذها، وبين أهمية معلومات الأداء بشأن النتائج المحققة وقدرتها على الإقناع؛
- العمليات، بما في ذلك المخاطر التي تنشأ فيما يتعلق بما يلي: مواءمة مهارات الموظفين مع المتطلبات المتغيرة؛ الاحتيال والفساد؛ التعطيل الناتج عن الهجمات السيبرانية أو القلاقل المدنية أو الكوارث الطبيعية؛ الموافقة على المرحلة ٢ من مشروع تجديد مبنى المقر.

٦١. وسيستعرض فريق كبار المديرين، في إطار مسؤوليته الجماعية عن سجل المخاطر الاستراتيجية، التقدم المحرز في معالجة هذه المخاطر، بدعم من لجنة إدارة المخاطر.

الجدول ١: سجل المخاطر الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

حدث محفوف بالمخاطر	تبعات محتملة	تعليق	استجابة يقترحها المكتب
١. لا يتوصل مجلس الإدارة أو مؤتمر العمل الدولي إلى اتفاق بشأن مسألة رئيسية.	تعليق أنشطة منظمة العمل الدولية. تفقد الجهات الشريكة الفاعلة الثقة في النموذج التشغيلي لمنظمة العمل الدولية، مما يؤثر في مستويات الدعم السياسي والمالي.	القاعدة الواسعة لهيكليات الإدارة السديدة في منظمة العمل الدولية تمنح المنظمة قوة فريدة، ولكنها أيضاً تجعلها أكثر عرضة للقرارات المعطلة، مثلاً بسبب انهيار الثقة أو الصعوبات في التوفيق بين الآراء الراسخة بشأن القضايا المعقدة في إطار الجداول الزمنية المحدودة.	ستواصل منظمة العمل الدولية الاتصالات والحوارات المنتظمة والشفافة مع الهيئات المكونة بشأن المسائل الناشئة. وستتخذ إجراءات وقائية لتحديد و/أو كبح و/أو نزع فتيل الخلافات المؤسسية المحتملة.
٢. الهيئات المكونة والجهات المانحة تُعدّل التزامها إزاء العمل اللائق.	زيادة/ انخفاض معدل إنجاز النتائج المتفق عليها، أو مستوى التبرعات من خارج الميزانية. وتسحب دولة عضو أو جهة شريكة خارجية فاعلة دعمها لمنظمة العمل الدولية.	تعتمد استراتيجية منظمة العمل الدولية للمضي قدماً ببرنامج العمل اللائق، على النُهج متعددة الأطراف واللوائح التي تتعرض لتهديد متزايد من جراء تزايد الاتفاقات الثنائية والنزعة الحمائية والشواغل العامة بشأن الآثار المتباينة للعولمة. وتتعرض الأولوية التي تمنحها الحكومات للعمل اللائق بدورها لضغوط الأولويات المنافسة لها ووتيرة التغيير المتسارعة ونسبة الصدمات السياسية والاقتصادية والبيئية المتزايدة.	ستقوم منظمة العمل الدولية بتحديث استراتيجية المنظمة وبرنامجها وميزانيتها استناداً إلى استنتاجات مبادرة مستقبل العمل. وستؤثر في المناخ السياسي عن طريق: (١) إصدار نتائج البحوث والاضطلاع بأنشطة التوعية لإثبات أهمية العمل اللائق بالنسبة إلى التنمية المستدامة والمردود الاجتماعي والاقتصادي للاستثمار في أنشطة منظمة العمل الدولية؛ (٢) إقامة شراكات استراتيجية جديدة وتعزيز الشراكات القائمة، لا سيما من خلال المنتديات السياسية الدولية والوطنية.
٣. التغيير الأساسي في سياسة الأمم المتحدة أو ممارساتها بشأن التنسيق بين الوكالات ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يؤثّر في دور ونفوذ منظمة العمل الدولية وسياساتها ومنتجاتها وخدماتها على الصعيدين الوطني والدولي.	يتأثر الدور القيادي لمنظمة العمل الدولية والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل اللائق، سلباً أو إيجاباً في جميع الأحوال.	يمثل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تعزيز نظام المنسقين المقيمين والتغييرات في نُظم التمويل والمساءلة وتقديم التقارير، فرصاً وتحديات محتملة كبيرة بالنسبة إلى الولاية المعيارية لمنظمة العمل الدولية وعملياتها على المستوى القطري وإدماج أولويات البرنامج القطري للعمل اللائق في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.	يعمل المكتب مع الزملاء ضمن الفريق الانتقالي لشؤون الإصلاح التابع للأمم المتحدة ومجموعات فرعية مختلفة لدعم التنفيذ المنتج والمفيد للجميع لعملية الإصلاح التي أعلنها الأمين العام بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وضمان الاعتراف بالهيكل الثلاثي والوظيفة المعيارية لمنظمة العمل الدولية. وسيواصل إطلاع مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي على التطورات.
٤. بيانات منظمة العمل الدولية بشأن النتائج المؤثرة والدائمة والمستدامة، غير كافية أو غير مقنعة.	الفشل في تنفيذ النتائج المتفق عليها في البرنامج والميزانية أو في المشاريع الممولة من خارج الميزانية؛ تراجع ثقة أصحاب المصلحة؛ انخفاض التدفقات من موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية.	على عاتق منظمة العمل الدولية مهمة معقدة. واستناداً إلى تعليقات مجلس الإدارة وتقارير التقييم،* تعكف منظمة العمل الدولية على تحسين طريقة تطبيق مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في تصميم وإدارة مشاريعها وبرامجها.	يرد في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إطار منقح للنتائج واستراتيجية لقياس الأداء، وسيجري تطبيقهما خلال فترة السنتين. ويجري وضع أدوات محّسنة للإدارة القائمة على النتائج من أجل العمل المضطلع به في مجال التعاون الإنمائي استجابة لقرار مؤتمر العمل الدولي بشأن التعاون الإنمائي الفعّال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة (الدورة ١٠٧، ٢٠١٨).

حدث محفوف بالمخاطر	تبعات محتملة	تعليق	استجابة يقترحها المكتب
٥. لا تفلح منظمة العمل الدولية في إشراك المجموعات المستهدفة بما فيه الكفاية في صياغة/ تنفيذ السياسات العامة.	عدم فهم احتياجات مجموعة مستهدفة من المستفيدين النهائيين، مما يؤدي إلى اعتماد حلول سياسية مضللة أو لا تفضي إلى نتائج مستدامة ومفيدة.	يقتضي برنامج عام ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وقرار مؤتمر العمل الدولي بشأن التعاون الإنمائي الفعّال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، من منظمة العمل الدولية أن تصل إلى العمال وأصحاب العمل، لا سيما الفقراء والمحرومون والمستضعفون وقطاعات المجتمع المستغلّة. وسيتطلب ذلك من منظمة العمل الدولية تطوير أساليب جديدة للعمل وعلى وجه الاحتمال إقامة تحالفات استراتيجية والوصول إلى مختلف المجموعات.	الإرشادات والأدوات وآليات الإشراف متاحة، ويجري استعراضها في ضوء التجربة.
٦. لا تفلح منظمة العمل الدولية في أن تشرح بوضوح وبشكل مقنع التحليلات الصعبة أو التي يمكن أن تكون مثيرة للجدل، أو أن تروّج على نحو فعّال للإنجازات المهمة.	يؤدي الإضرار بالسمعة الممكن تجنبه، إلى الحد من الإقبال على منتجات وخدمات منظمة العمل الدولية، ومن أهميتها المفترضة وإمكانية حصولها على الأموال.	تنشر منظمة العمل الدولية مقارنات قطرية وتتخذ مواقف بشأن المواضيع الاجتماعية والاقتصادية التي قد تجدها بعض المجموعات محرجة. وبغية التنافس بشكل فعال في اقتصاد الاهتمام، يتعين على منظمة العمل الدولية أن تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات لضمان تنبيه صانعي القرار والجهات المؤثرة إلى التحليلات والرسائل والإرشادات الجديدة.	ستحتفظ منظمة العمل الدولية باستراتيجية الاتصالات لديها وتُحدّثها، بما في ذلك دعم مجال الاتصالات على الصعيد المحلي والصحافة المحلية وتغطية وسائل الإعلام الاجتماعية، ورصد النتائج ومدى استيعاب القرّاء المستهدفين لها.
٧. لا تلبي مجموعات مهارات الموظفين المتطلبات التشغيلية والاستراتيجية المتغيرة.	عدم الرضى في صفوف أصحاب المصلحة بشأن التقدم المحرز في المضي قدماً ببرنامج العمل اللائق؛ المخرجات سيئة النوعية؛ ممارسات العمل غير فعّالة.	ما فتئت مهارات وكفاءات موظفي منظمة العمل الدولية تتطور لتستجيب لمتطلبات برنامج عام ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ومن المرجح أن تتطلب مبادرة مستقبل العمل إحداث تغيير في التوجه الاستراتيجي ومواصلة الارتقاء بمهارات الموظفين.	ستواصل منظمة العمل الدولية نشر وتعزيز أداة مواصفات المستخدمين وتخطيط القوى العاملة (بما في ذلك تخطيط الخلافة) والتعيين القائم على الكفاءات والتدريب وتطوير الموظفين وسياسات العقود وحراك الموظفين.
٨. المشاريع أو البرامج تعاني من أعمال احتيال وفساد كبيرة.	ينعكس فقدان الثقة في إدارة منظمة العمل الدولية على مشاركة الشركاء الاستراتيجيين وتدفقات موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية.	ما برح الوعي بمكافحة الاحتيال يشهد تحّسناً في منظمة العمل الدولية، كما يتجلى في نمو عدد الإحالات إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والإشراف. ومع ذلك، لا بد من توخي اليقظة نظراً إلى أن عمليات منظمة العمل الدولية تجري في مناطق جغرافية ووظيفية (المشتريات والتعيين واستخدام شركاء في التنفيذ) معرضة للاحتيال والفساد.	تتمتع منظمة العمل الدولية بمجموعة متينة من الضوابط الداخلية والإدارية التي تشمل مراقبة الاحتيال والفساد. وسيجري استحداث أدوات إضافية لإدارة مخاطر الاحتيال والفساد خلال فترة السنتين.

حدث محفوف بالمخاطر	تبعات محتملة	تعليق	استجابة يقترحها المكتب
٩. الهجمات السيبرانية على نُظم منظمة العمل الدولية تعطل العمليات أو تشوّه/ تكشف المعلومات الحساسة والسرية.	التأخير في تنفيذ النتائج المتفق عليها؛ الخسارة المالية؛ إلحاق الضرر بالأفراد؛ الإضرار بسمعة منظمة العمل الدولية.	تتزايد الهجمات السيبرانية على الصعيد العالمي من حيث التواتر والأثر التشغيلي. وتعتمد منظمة العمل الدولية على منصات تكنولوجيا المعلومات لتبادل المعارف مع صانعي السياسات، وتحتوي قواعد بياناتها على معلومات قد تكون حساسة سياسياً أو اقتصادياً. وتواجه منظمة العمل الدولية، مثلها مثل المنظمات الأخرى، تحديات في بناء المستوى الضروري من الوعي والانضباط في مسائل أمن تكنولوجيا المعلومات. وتخضع حماية البيانات الشخصية لتدقيق متزايد.	حصل نهج منظمة العمل الدولية إزاء أمن المعلومات مؤخراً على شهادة تثبت اتساقه مع المعيار ISO/IEC 27001:2013، وهو المعيار الدولي بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات. وتقوم منظمة العمل الدولية باستعراض مستمر للتهديدات الناشئة وتختبر مواطن الضعف المحتملة وتتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. ويجري وضع مبادئ مشتركة بشأن خصوصية البيانات في إطار مبادرة الأمم المتحدة لجس النبض العالمي، فضلاً عن الاستجابة للائحة الاتحاد الأوروبي العامة لحماية البيانات.
١٠. حوادث القوة القاهرة (مثل الكوارث الطبيعية أو الناجمة عن فعل الإنسان) تتسبب في إصابات في صفوف الموظفين أو تلحق أضراراً بمباني وأصول منظمة العمل الدولية.	تعطيل العمليات؛ خسارة مالية؛ فقدان الروح المعنوية والالتزام من جانب الموظفين.	تتعرض مباني وموظفو الأمم المتحدة لهجوم نتيجة النزاعات المسلحة والإرهاب والجريمة والقلاقل المدنية. كما أن منظمة العمل الدولية تضطلع بعمليات في بلدان معرضة للكوارث الطبيعية وفي مناطق النزاعات الحديثة. وتقتضي منها استراتيجيتها أن توسع نطاق نشاطها في الدول ذات الوضع الهش.	يُطلب من جميع مواقع منظمة العمل الدولية تنفيذ التدابير اللازمة لسلامة وأمن الموظفين والمباني، التي وضعها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. ولدى جميع هذه المواقع خطة تضمن استمرارية العمل سيجري تحديثها وتجديدها خلال فترة السنتين.
١١. تأجيل أو تعليق المرحلة ٢ من مشروع أعمال تجديد مبنى المقر.	زيادة كبيرة في تكاليف التجديد؛ تصبح الأماكن غير قابلة للاستخدام بسبب التعطل الكبير للبنية التحتية و/أو التركيبات التقنية؛ يُرجح أن تحدث حرائق أو أي حدث أمني آخر وأن يكون لها تأثير أقوى.	لا تلبي الأجزاء السفلى من مبنى المقر معايير السلامة والأمن التي وضعتها السلطات الوطنية. ويقتضي الأمر اتخاذ مجلس الإدارة قراراً بشأن استمرار التمويل لتحسين الطوابق السفلى، من أجل جملة أمور منها توفير بنية تحتية كافية للسلامة من الحرائق واستبدال البنية التحتية المادية والتقنية البالية والمتضررة وخفض وتيرة تعطل المعدات. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي انقطاع في استمرارية مشروع تجديد مبنى المقر سيترتب عليه تكاليف مباشرة من حيث البنية التحتية لموقع البناء التي سيتعين استبدالها، والتكاليف غير المباشرة من حيث خسارة موظفي المشروع الرئيسيين.	سيواصل المكتب تقديم خيارات التمويل إلى مجلس الإدارة.

* انظر، على سبيل المثال: ILO: *Decent work results and effectiveness of ILO operations: A meta-analysis of development cooperation evaluations, 2013–2016*, 2018.

٤- الميزانية الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

٦٢. تبلغ الميزانية الاستراتيجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ما قدره ٨١٥,٧٨٥,٠٠٠ دولار أمريكي، وهي زيادة بالقيم الحقيقية بنسبة ٤,٠ في المائة مقارنة بالميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، على النحو المبين في الجدول ٢. ومن المتوقع، بالإضافة إلى اشتراكات الدول الأعضاء في الميزانية العادية للمنظمة، أن يواصل شركاء التعاون الإنمائي دعم المنظمة لحشد التمويل اللازم لتنفيذ الولاية الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

الجدول ٢: الميزانية الاستراتيجية: الإنفاق المقترح حسب باب الاعتماد

	الميزانية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩[1]	الميزانية الاستراتيجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١	الميزانية الاستراتيجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١
	(بدولار الولايات المتحدة)	(بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة ٢٠١٨-٢٠١٩)	(المعاد تقدير تكلفتها بدولار الولايات المتحدة)
الجزء الأول: الميزانية العادية			
ألف - أجهزة رسم السياسات	**50 735 649**	**50 735 649**	**51 558 242**
باء - النتائج السياسية	**627 872 964**	**628 073 901**	**635 931 680**
جيم - خدمات الإدارة	**62 171 040**	**62 270 103**	**63 024 343**
دال - اعتمادات الميزانية الأخرى	**45 457 712**	**45 157 712**	**43 203 398**
تسوية تجدد الموظفين	-6 420 379	-6 420 379	-6 446 399
مجموع الجزء الأول	**779 816 986**	**779 816 986**	**787 271 264**
الجزء الثاني: المصروفات الطارئة			
المصروفات الطارئة	875 000	2 000 000	2 000 000
الجزء الثالث: صندوق رأس المال العامل			
صندوق رأس المال العامل	-	-	-
مجموع (الأجزاء الأول إلى الثالث)	**780 691 986**	**781 816 986**	**789 271 264**
الجزء الرابع: الاستثمارات المؤسسية والبنود الاستثنائية			
الاستثمارات المؤسسية والبنود الاستثنائية	3 428 014	33 968 014	34 504 539
مجموع (الأجزاء الأول إلى الرابع)	**784 120 000**	**815 785 000**	**823 775 803**

[1] تشمل مقترحات الميزانية الاستراتيجية لأجهزة رسم السياسات موارد من إدارة الاجتماعات والوثائق والعلاقات الرسمية وإدارة الخدمات الداخلية والإدارة، تدعم مباشرة أنشطة الإدارة السديدة. وتسهيلاً للمقارنة مع أرقام الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، جرى تنقيح الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بحيث تتجلى فيها منهجية منقحة للتوزيع.

٦٣. وبالقيم الحقيقية، تظل الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ أدنى بنسبة ١١ في المائة مما كانت عليه في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩. وخلال السنوات الأربعين الماضية، ازدادت كثيراً الطلبات الموجهة إلى منظمة العمل الدولية للحصول على مستويات أعلى من الخدمات في مجالات الأنشطة القائمة والجديدة على السواء. وعلى غرار ذلك، طلبت الدول الأعضاء والهيئات المكونة من المكتب أن يعكف على تحسين ممارساته في مجال الإدارة السديدة وتقديم التقارير والتمثيل والاتصال، حيث خلفت جميعاً انعكاسات كبيرة على مستوى الموارد. وقد أُعدت مقترحات الميزانية هذه مع مراعاة هذه الطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء للحصول على الدعم التقني لمنظمة العمل الدولية من أجل المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، والانعكاسات المالية لإصلاح الأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار الضغوط التي تواجهها الحكومات على صعيد الأموال العامة.

٤-١ الادخارات بزيادة الكفاءة

٦٤. تركز الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ على القيمة مقابل المال والخدمات ذات الجودة وأساليب العمل الناجعة. وكما هو مشار إليه في الأقسام السابقة، يواصل المكتب الاستثمار في تغيير أساليب عمله وتكييفها لكي تكون صالحة للغرض ولتعزيز ثقافة المساءلة عن النتائج، بالتركيز على تقديم خدمات عالية الجودة للهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية. ولقد أسفر عمل فريق العمل المعني بالإدارة القائمة على النتائج واستعراض عملية سير الأعمال وآليات رصد الموارد المنشأة لهذه الأغراض، عن تحقيق نتائج جيدة وسيستمر الأمر على هذا النهج.

٦٥. ولا يزال السعي إلى تحقيق المزيد من الادخارات من خلال مكاسب الكفاءة، يحظى بالأولوية من أجل تعزيز قدرة المنظمة على تقديم برنامج منظمة العمل الدولية وخدماتها بفعالية إلى الهيئات المكونة. وعلى نحو ما يرد في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، كان من شأن الادخارات بزيادة الكفاءة الناتجة عن إصلاح منظمة العمل الدولية وعن عملية التحسين المستمر، أن أتاحت إعادة توزيع قرابة ٥٨ مليون دولار أمريكي من العمليات الإدارية إلى الأنشطة التقنية المباشرة خلال فترات السنتين الثلاث الماضية، وتخصيص ما يعادل ٦٦ وظيفة إضافية للأنشطة التقنية المباشرة.

٦٦. وتشمل المقترحات الحالية إعادة توزيع مبلغ إضافي قدره ٢,٩ مليون دولار أمريكي نحو الأنشطة التقنية المباشرة - أي ما يعادل ثماني وظائف إضافية، ليصل بذلك إجمالي عمليات إعادة التوزيع على المهام التقنية والإقليمية ٦٠,٩ مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ٧٤ وظيفة.

٦٧. وتمثل أحد المحركات الرئيسية في عملية الإصلاح في مبادرة استعراض عملية سير الأعمال. وقد أسفرت الاستعراضات المنجزة في إطار حافظة الإدارة والإصلاح عن إلغاء عدد من مهام الدعم الفني، مما أتاح توفير الموارد للأنشطة التقنية المباشرة وتحسين الدعم المهني المقدم في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والنشر وإدارة المرافق. ومن ثم، فإن مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ تجسد عملية إعادة توزيع قرابة ٥,٦ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ١٣ وظيفة)، وهو ما من شأنه أن يزيد من تحسين مستوى الدعم المقدم إلى جميع أقسام المكتب، إضافة إلى عمليات إعادة التوزيع على الأنشطة التقنية المباشرة المشار إليها في الفقرتين ٦٥ و٦٦ أعلاه.

٦٨. ويشمل مجموع مكاسب الكفاءة البالغ ٨,٥ مليون دولار أمريكي والمدرج في مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، عمليات إعادة التوزيع في جميع الحافظات، فضلاً عن مبلغ قرابة ١,٣ مليون دولار أمريكي يتعين تحويله من إدارات الدعم والشؤون الإدارية إلى الأنشطة التقنية المباشرة والأولويات الأخرى. ويُقترح توزيع هذه الموارد المحوّلة على النحو التالي: مبلغ ٨٠٠ ٣٧٦ دولار أمريكي لتعزيز مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والإشراف، مع التركيز بوجه خاص على التحقيقات، ومبلغ ٨٠٠ ٩٤٠ دولار أمريكي لتعزيز النتائج السياسية (سيتم اتخاذ قرار بشأن توزيعه في تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

٦٩. وفي سياق ميزانيات ذات نمو صفري بالقيم الحقيقية، ومع إيلاء الأولوية إلى إعادة توزيع مكاسب الكفاءة لتلبية الطلب المتزايد من الهيئات المكونة والدول الأعضاء على الدعم التقني، لم يكن من الممكن في فترات السنتين الماضية توفير ما يكفي من الاستثمار في البنود الرأسمالية الرئيسية المفردة أو غير الروتينية ولا في تلبية الاحتياجات الاستثنائية الأخرى. ومع ذلك، فإن الاستثمار في هذه المجالات أمرٌ ضروريٌ لكي يكون فعالاً في توفير خدمات عالية الجودة إلى الهيئات المكونة والدول الأعضاء وفي تناول الطلبات الجديدة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة متطلبات الإنفاق. ويلخص الجدول ٣ الزيادات المقترحة لتلبية هذه الاحتياجات. وترد تفاصيل إضافية في القسم ٤-٢ من هذه الوثيقة.

الجدول ٣: الزيادات المقترحة في الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)

	اعتماد مخصص للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	الزيادة المقترحة	مقترحات الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١
المصروفات الطارئة	875 000	1 125 000	2 000 000
نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة	4 124 531	4 570 014	8 694 645
صندوق المبنى والمرافق الأساسية	3 428 014	3 769 986	7 198 000
صندوق نُظم تكنولوجيا المعلومات	0	12 200 000	12 200 000
الأمن	0	10 000 000	10 000 000

استعراض عملية سير الأعمال

٧٠. تبلغ فرص الادخار السنوية التي حددتها مبادرة استعراض عملية سير الأعمال في جميع مصادر التمويل حتى الآن ما يعادل ٨٩ وظيفة متكافئة بدوام كامل، تقدر بمبلغ ١٦,٨ مليون دولار في السنة. وقد تحققت فعلاً الفوائد المتعلقة بنحو ٥١ وظيفة متكافئة بدوام كامل، أُدرج البعض منها في الوظائف المحددة في الفقرات السابقة. وأُعيد استثمار قرابة ٢٢ وظيفة متكافئة بدوام كامل في الإدارة المصدر لتحسين أو تحديث الخدمات وحُرر ما يعادل ٢٩ وظيفة متكافئة بدوام كامل لإعادة توزيعها على الوحدات الأخرى. وقد أدرجت فرص الادخار المحققة هذه في هيكلية المكتب وستستمر في فترة السنتين المقبلة.

٧١. ويعتمد التحقيق الكامل للفوائد المستمدة من العديد من التحسينات في الكفاءة، اعتماداً جزئياً على التناقص الطبيعي. وقد كان لقرار مواءمة سن التقاعد الإلزامي في منظمة العمل الدولية مع سن التقاعد الإلزامي في الأمم المتحدة من خلال اعتماد سن التقاعد الإلزامي وهو ٦٥ عاماً، أثر بارز على القدرة على تحقيق ادخارات في المقترحات الحالية. وعملياً، حدثت ثغرة في حالات تقاعد الموظفين ستمتد على مدى الأعوام الثلاثة أو الخمسة المقبلة، مما سيؤدي إلى حدوث تأخير في تحقيق الادخارات المحددة وفرص إعادة توزيعها والحد من القدرة على التأثير في مؤشرات التوازن الجغرافي وبين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات شرطاً أساسياً لتحقيق عدد كبير من فرص الادخار، وقد أثرت القيود المفروضة على هذه الموارد أيضاً في السرعة التي يمكن بها تحقيق التحسينات.

٧٢. وقد استتبعت مبادرة استعراض عملية سير الأعمال تكلفة مباشرة قدرها ١٧,٢ مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية. وما انفكت هذه التكلفة تتقلص على أساس سنوي، بسبب التخلي عن المستشارين الخارجيين وتولي موظفي منظمة العمل الدولية المسؤولية الكاملة عن المبادرة. وتبلغ التكلفة المتوقعة لوحدة الابتكارات في مجال سير الأعمال في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ قدراً أقل بقليل عن ١ مليون دولار أمريكي في السنة، بحيث تمول من ادخارات العام الأول الناشئة في الإدارات المقرر استعراضها. وفوائد هذه المبادرة من حيث التكلفة واضحة، مع استمرار تحقيق ادخارات مالية كل عام.

٧٣. وكما يتبين من كل موجة من الموجات السابقة من استعراض عملية سير الأعمال، توجد فرص كبيرة لتحقيق الكفاءة والادخار. ويكشف العمل الذي بدأ في إطار حافظة السياسات العامة عن إمكانية تحقيق مكاسب مماثلة في الوظائف المرتبطة بالأنشطة التقنية المباشرة. ولن تفضي الفوائد المتوقعة في هذه الحافظة وفي الأقاليم إلى تحويلات للموارد بين الحافظات، ولكن إلى زيادة القدرة على تقديم الدعم المباشر إلى الهيئات المكونة.

٢-٤ الاعتمادات المتصلة بالموارد

٧٤. وفقاً للائحة المالية، تنقسم الميزانية الاستراتيجية إلى أجزاء وبنود.

الجزء الأول - الميزانية العادية

٧٥. تتكون الميزانية العادية من أربعة بنود، أهمها بند "النتائج السياسية". وفي إطار قيود النمو الصفري في الميزانية العادية، أمكن اقتراح زيادة حقيقية قدرها ١,٠ مليون دولار أمريكي لهذا البند. وسيُعاد توزيع الموارد من المجال الإداري لزيادة قدرة المكتب على تقديم الخدمات التقنية المباشرة. بالإضافة إلى ذلك، أُعيد توزيع ١,٩ مليون دولار أمريكي، في إطار حافظة الموارد المخصصة للنتائج السياسية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وهو ما من شأنه

أن يزيد من إمكانات هذه الخدمة. وحسبما اتفق عليه في مجلس الإدارة، ستجري مناقشة محتوى هذا البند، الذي يشمل النتائج السياسية ومؤشراتها وأهدافها، واتخاذ قرار بشأنه في ضوء المناقشات التي ستُجرى في دورة المئوية (حزيران/ يونيه ٢٠١٩) لمؤتمر العمل الدولي. ويرد في ملحق المعلومات ١ بشأن الميزانية التشغيلية، وصف مفصل للبنود الثلاثة الأخرى، أي "أجهزة رسم السياسات" و"خدمات الإدارة" و"اعتمادات الميزانية الأخرى".

الجزء الثاني - المصروفات الطارئة

(خاص بقرارات مجلس الإدارة)

٧٦. خلال كل فترة سنتين، تنشأ أحداث غير متوقعة بحيث يقرر مجلس الإدارة تسويغ اتخاذ إجراءات عاجلة في إطار دورة الميزانية الجارية. ومن بين هذه الأحداث ما يتعلق بأنشطة وولاية المنظمة الأساسية، في حين أن البعض الآخر ضروريٌ لأسباب أمنية أو نتيجة للقرارات التي يتخذها، على سبيل المثال، النظام الموحد للأمم المتحدة. وفي معظم الحالات، تكون هذه المصروفات الطارئة مشمولة بإعادة تحديد أولويات برنامج عمل المكتب ويُحاط مجلس الإدارة والمؤتمر علماً بها في تقارير تنفيذ البرنامج. ولتغطية الحالات التي تتعذر فيها إعادة البرمجة، يوفر الجزء الثاني من الميزانية مبلغاً للمصروفات الطارئة. ولا بد من أن يوافق مجلس الإدارة على أي استخدام للأموال المتاحة بموجب الجزء الثاني، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٥ من اللائحة المالية. وتُعاد الأموال غير المستخدمة في الجزء الثاني أو في أجزاء أخرى من الميزانية في نهاية فترة السنتين إلى الدول الأعضاء بموجب الأحكام العادية لمعاملة الفوائض.

٧٧. وخلال فترات السنتين العشر الماضية، بلغ متوسط مبلغ المصروفات الطارئة لفترة السنتين، التي وافق عليها مجلس الإدارة قرابة ٢,٦ مليون دولار أمريكي (الجدول ٤)، متجاوزاً بفارق كبير الاعتمادات المخصصة لهذه المصروفات التي لم تتجاوز ٨٧٥ ٠٠٠ دولار أمريكي منذ فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩. ونتيجة لذلك، استلزم الأمر تعديل الأولويات في الميزانية العادية.

الجدول ٤: المصروفات الطارئة المسموح بها للفترة ١٩٩٨-٢٠١٧ (بدولارات الولايات المتحدة)

فترة السنتين	المصروفات الطارئة التي سمح بها مجلس الإدارة
1998–99	8 682 250
2000–01	2 550 600
2002–03	3 520 000
2004–05	1 473 500
2006–07	1 013 700
2008–09	1 244 900
2010–11	809 930
2012–13	1 796 400
2014–15	1 895 200
2016–17	3 381 250
المتوسط في كل فترة السنتين	2 636 773

٧٨. وفي فترة السنتين الحالية وحتى نهاية عام ٢٠١٨، سمح مجلس الإدارة باستخدام الموارد بموجب الجزء الثاني من الميزانية فيما يتعلق بما يلي: الإجراءات المرتبطة بمبادرة المعايير وآلية استعراض المعايير؛ الإجراءات المرتبطة بغواتيمالا؛ إنشاء لجنة تحقيق من أجل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ الدعوة إلى زيادة الاستثمار في نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة؛ ترتيبات لغوية إضافية للاجتماع الإقليمي الأفريقي الرابع عشر. ويبلغ إجمالي هذه المصروفات الإضافية المسموح بها أكثر من ٥,٢ مليون دولار أمريكي، وهو ما يتجاوز إلى حد كبير الاعتمادات المخصصة للمصروفات الطارئة التي تبلغ ٨٧٥ ٠٠٠ دولار أمريكي. ولا بد من تحديد الأموال اللازمة لتغطية هذه المصروفات على مستوى المكتب، مما يؤثر في البرامج المخطط لها مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب على الخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة.

٧٩. وقد لوحظ انخفاض في مستوى الاعتماد المخصص للمصروفات الطارئة منذ عام ١٩٨٢، عندما أيد مجلس الإدارة في دورته ٢٢١ مقترح المدير العام بوضعه في مستويات أكثر واقعية. بيد أنه في سياق ميزانيات ذات نمو صفري بالقيم الحقيقية، ومع تركيز مجلس الإدارة على الموارد المخصصة للخدمات التقنية، لم يكن من الممكن إعادة الاعتماد إلى مستوى أكثر ملاءمة.

٨٠. ولتصحيح هذا النقص جزئياً، يُقترح زيادة الاعتماد المخصص للمصروفات الطارئة في الميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى مليوني دولار أمريكي (انظر الجدول ٥).

الجدول ٥: المصروفات الطارئة المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (بدولارات الولايات المتحدة)

	الاعتمادات المخصصة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	الزيادة المقترحة	مقترحات الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١
الجزء الثاني: المصروفات الطارئة	875 000	1 125 000	2 000 000

الجزء الثالث - صندوق رأس المال العامل

٨١. على نحو ما هو محدد في المادة ١٩(١) من اللائحة المالية، أُنشئ صندوق رأس المال العامل للغرضين التاليين: (أ) تمويل مصروفات الميزانية إلى حين تلقي الاشتراكات أو الإيرادات الأخرى؛ (ب) توفير سُلف لمواجهة مصروفات غير متوقعة أو حالات طارئة في الظروف الاستثنائية ورهناً بالحصول على إذن مسبق من مجلس الإدارة.

٨٢. وقد حدد مؤتمر العمل الدولي في دورته ٨٠ (حزيران/ يونيه ١٩٩٣) مستوى صندوق رأس المال العامل بمبلغ ٣٥ مليون فرنك سويسري في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

٨٣. وبموجب أحكام المادة ٢١(٢) من اللائحة المالية، فإن أي مبالغ تُسحب من صندوق رأس المال العامل لتمويل نفقات في الميزانية لحين تلقي الاشتراكات، تُسدد من متأخرات الاشتراكات الواردة في الفترة أو الفترات المالية التالية. بيد أن المبالغ المسحوبة لتمويل نفقات متكبدة فيما يتعلق بمصروفات غير متوقعة أو حالات طارئة بموجب إذن مسبق من مجلس الإدارة، تُسدد من أنصبة إضافية تقرر على الدول الأعضاء. ومن المتوقع ألا تكون هناك ضرورة لرصد اعتماد تحت هذا الجزء من الميزانية في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

الجزء الرابع - الاستثمارات المؤسسية والبنود الاستثنائية

٨٤. تم رصد اعتماد تحت هذا الجزء من الميزانية لتغطية الاستثمارات المؤسسية غير المدرجة في الجزء الأول. وفي الوقت الحالي، يتعلق هذا الاعتماد حصراً بالاحتياطي طويل الأجل المخصص للتجديدات الرئيسية لممتلكات منظمة العمل الدولية. وبالنسبة إلى الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، يُقترح زيادة مستوى الموارد المرصودة تحت الجزء الرابع لتلبية الطلبات الناشئة المتعلقة بنظام المنسق المقيم للأمم المتحدة وتوفير التمويل لصندوق المبنى والمرافق الأساسية فيما يتعلق بالاحتياطي طويل الأجل والتمويل لصندوق نُظم تكنولوجيا المعلومات والاستجابة للطلب على زيادة الأمن.

نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة

٨٥. تشمل مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ زيادة إسهامات منظمة العمل الدولية في نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة.

٨٦. ولاستيفاء الاحتياجات التمويلية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها، اتخذت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، قراراً بشأن وضع صيغة مختلطة تشمل ضمن ما تشمل، مضاعفة اشتراكات كيانات منظمة الأمم المتحدة الإنمائية بموجب ترتيب تقاسم التكاليف الذي وضعته مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد وافق مجلس الإدارة في دورته ٣٣٤ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨)، على دفع هذا الاشتراك المتزايد لعام ٢٠١٩.

٨٧. وتشمل ميزانية منظمة العمل الدولية حالياً اعتماداً في إطار التقديرات المتعلقة بالأقاليم، قدره ٤,١ مليون دولار أمريكي لتغطية تكلفة نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة. وقد نفذ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية ترتيباً لزيادة تقاسم التكاليف للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، مما زاد التزام منظمة العمل الدولية لفترة السنتين بالإسهام بمبلغ ٤,٤ مليون دولار أمريكي في أعقاب القرارات المتخذة بشأن ميزانية المنظمة. وتقتضي هذه الزيادة أحادية الجانب، بالترافق مع قرار الجمعية العامة المشار إليه أعلاه، توفير مبلغ إضافي قدره ٤,٦ مليون دولار أمريكي في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ونظراً للطبيعة الاستثنائية لهذا القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يُقترح إجراء زيادة حقيقية في ميزانية منظمة العمل الدولية لتغطية هذا الإنفاق.

صندوق المبنى والمرافق الأساسية

٨٨. أقر مجلس الإدارة في دورته ٣١٠ (آذار/ مارس ٢٠١١)، استراتيجية طويلة الأجل لتمويل عمليات إعادة التأثيث والتجديد الدورية لمباني منظمة العمل الدولية[٤]. وكان الهدف من الاستراتيجية هو تحديد اعتماد سنوي يعادل ١ في المائة من قيمة تأمين ممتلكات منظمة العمل الدولية، تمشياً مع توصيات المهنيين العاملين في القطاع.

٨٩. وتتوقع الاستراتيجية تحقيق تسلسل هرمي للمصادر المحتملة للدخل لاستكمال الاعتماد الحالي في الميزانية العادية: إيرادات التأجير؛ الفوائد المكتسبة من الفائض النقدي في صندوق المبنى والمرافق الأساسية؛ الاستخدام الجزئي للفوائض المستقبلية؛ تحقيق زيادة في المبلغ المعتمد بموجب الجزء الرابع من الميزانية العادية. ووفقاً لقرارات مجلس الإدارة التالية، يجري حالياً توزيع إيرادات التأجير لتمويل الفائدة ومدفوعات أصل القروض المتصلة بمشروع أعمال تجديد مبنى المقر. وقد تسببت البيئة المالية العالمية بالحد بصورة شديدة من تحقيق أي إيرادات ذات مغزى من الفوائد.

٩٠. وبالنظر إلى أنه من غير المرتقب استكمال تجديد مبنى المقر قبل عام ٢٠١٩، فقد اعتُبر الاعتماد الحالي الذي يعادل حوالي ٠,٥ في المائة من قيمة التأمين، اعتماداً كافياً. واعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠، ينبغي النظر في توفير الاعتماد الكامل لكفالة تراكم الأموال لتلبية احتياجات التجديد في المستقبل وضمان ألا تجد المنظمة نفسها في موضع العاجز عن الاستجابة لاحتياجات إعادة التأثيث الرئيسية الدورية لممتلكاتها. وستكون هناك حاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٣,٨ مليون دولار أمريكي لكل فترة سنتين لضمان التمويل الكافي لهذا الاعتماد. وتعتبر الاعتمادات المخصصة في الجزء الأول من الميزانية كافية لتلبية احتياجات الصيانة العادية الجارية لممتلكات منظمة العمل الدولية المجددة.

صندوق نُظم تكنولوجيا المعلومات

٩١. وظّف المكتب استثمارات مهمة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية في مجال تكنولوجيا المعلومات. وجرى تمويل معظم التكاليف الفردية المرتبطة بهذه الاستثمارات من فوائض الميزانية التي وافق عليها مجلس الإدارة وفي بعض الحالات من الادخارات غير المتوقعة الناشئة في جميع أقسام المكتب. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الاستثمارات في ما يلي: النظام المتكامل للمعلومات عن الموارد؛ تحديث البنية التحتية الشاملة لتكنولوجيا المعلومات واعتماد مركزيتها؛ التحول من تكنولوجيا نوفيل إلى تكنولوجيا مايكروسوفت بالنسبة إلى البريد الإلكتروني وعقد الاجتماعات عن طريق الفيديو باستخدام الحواسيب المكتبية؛ الحوسبة المتنقلة وأجهزة الاتصالات؛ اعتماد تطبيق SharePoint؛ تحسين أمن تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات؛ مختلف منتجات برامج الحواسيب الأخرى لأتمتة العمليات اليدوية وتحسين أساليب العمل. وقد اتُخذ العديد من هذه المبادرات بدافع الضرورة، إذ بلغت المعدات الحاسوبية والبرامجيات نهاية مدة صلاحيتها أو لم تعد صالحة للغرض الذي اعتُمدت من أجله.

٩٢. وقد أدت الاستجابة لطلبات المستخدمين المستمرة - على الصعيدين الداخلي والخارجي - ودعم هذه المجموعة المتنامية من التكنولوجيات إلى ضغوط كبيرة على الموارد المتاحة، الأمر الذي ترك قدرة محدودة للغاية لتلبية الطلبات الدورية بشأن مشتريات المعدات الحاسوبية والبرامجيات على نطاق واسع وإدخال تحسينات عليها، وتمويل أي مبادرات استراتيجية جديدة واسعة النطاق لتكنولوجيا المعلومات. وعندما وافق مجلس الإدارة على استراتيجية تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ أيد مبدئياً تفعيل صندوق نُظم تكنولوجيا المعلومات،

[٤] الوثيقة GB.310/PV، الفقرة ١٣٩.

الذي أُنشئ أصلاً في عام ٢٠٠٠، باعتماد دلالي لفترة السنتين قدره ٩ ملايين دولار أمريكي.[٥] وكان من المقرر تحديد الاعتماد الدقيق في سياق المناقشات المستقبلية المتعلقة بالبرنامج والميزانية، من أجل ضمان توافر التمويل خلال فترة السنتين. وسيظل استخدام أي مبالغ متوفرة في صندوق نُظم تكنولوجيا المعلومات في حاجة إلى موافقة خاصة من مجلس الإدارة على أساس مقترحات محددة التكاليف بالكامل.

٩٣. وبالنظر إلى عدم توفر التمويل خلال فترة السنتين الأولى (٢٠١٨-٢٠١٩) من فترة الاستراتيجية، فإنه لن يكون من الممكن تنفيذ جميع المبادرات والاحتياجات محددة الأهداف تنفيذاً كاملاً. ولذلك، فإن مستوى الاستثمار المقترح للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ لا يراعي إلا ما يعتبر أولوية ملحة وقابلة للتحقيق في إطار زمني مضغوط من سنتين (٢٠٢٠-٢٠٢١). ويقدم الجدول ٦ تفصيلاً للبنود الرئيسية والاستثمارات المؤسسية المعنية. ويرد وصف لكل بند في ملحق المعلومات ٣.

الجدول ٦: الاستثمارات المقترحة في تحسينات تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١
(بدولارات الولايات المتحدة)

	الاستثمار المقترح
استبدال شبكة منظمة العمل الدولية الداخلية إنترانت	2 700 000
استبدال الموقع الإلكتروني العام لمنظمة العمل الدولية	1 000 000
تحسين النظام المتكامل للمعلومات عن الموارد	1 000 000
تحسين برنامج مايكروسوفت والبرامجيات الأخرى	2 300 000
نظام إدارة السجلات الإلكترونية	2 600 000
إدارة الأجهزة النقالة	600 000
استبدال معدات تكنولوجيا المعلومات	2 000 000
الاستثمار الإجمالي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١	**12 200 000**

الأمـن

٩٤. يقتضي التطور المستمر للوضع الأمني الخارجي أن توظف المنظمة استثمارات كبيرة في مجال الأمن في المقر وفي مراكز العمل الميدانية. وهناك اتجاه واضح نحو زيادة معايير العمل الأمنية الدنيا، مما ينطوي حتماً على انعكاسات من حيث التكاليف. وقد أكدت الدول الأعضاء من جديد التزامها بضمان مستويات مناسبة من الأمن وشددت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في القرار ١٢٩/٧١ المعتمد في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، على ضرورة تخصيص موارد كافية لهذا الغرض.

٩٥. وتسعى سياسة منظمة العمل الدولية دائماً إلى الاستجابة لمعايير الأمم المتحدة الأمنية في جميع مراكز العمل. وفي الحالات التي استوجبت الإجلاء أو اتخاذ خطوات متصلة بذلك، انصب التركيز بوجه خاص على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الموظفين المحليين وأسرهم. ولا يزال المكتب، في سياق احترامه لمتطلبات الأمن الدنيا التي حددتها إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة، يراعي الحاجة إلى إتاحة إمكانية وصول جميع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية إلى مباني المنظمة. وما فتئت الاحتياجات الملحة في المقر والمواقع الميدانية تلبّى من الاعتمادات في إطار الميزانية العادية، من خلال نقل المكاتب أو من خلال استثمارات متواضعة في البنية التحتية.

٩٦. وعقب استعراض أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة للوضع الأمني في جنيف، أُجري تقييم محدد للاحتياجات الأمنية في موقع المقر. وبالتعاون مع الحكومة المضيفة، واستجابة للتقييم الأمني، تمت الموافقة على مقترح لتصميم وتشييد محيط أمني لمبنى المقر يفي بمتطلبات إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة واحتياجات المكتب ويراعي المشورة الأمنية المحلية. وقُدرت التكلفة الإجمالية التي تشمل البنية التحتية والعناصر التقنية، بنحو ٢٥ مليون فرنك سويسري. ويشمل المقترح منطقة استقبال خاضعة للمراقبة لاستقبال الزوار وتفحصهم وإصدار تصاريح الدخول الأمنية ومنع الدخول غير المرخص له. كما يشمل معدات

[٥] الوثيقة GB.331/PV، الفقرة ٧٩٨.

المراقبة الأساسية لجوانب المبنى الداخلية والخارجية ومحيطه. ولن يكون من الممكن تنفيذ هذه التدابير من دون موارد إضافية.

٩٧. وسينظر مجلس الإدارة في دورته ٣٣٥ في وثيقة منفصلة تتناول هذا المقترح. وبالنظر إلى الانعكاسات من حيث التكاليف، سيُقدم إلى مجلس الإدارة أيضاً نهج بديل يقضي بإنجاز العمل عبر مراحل تحقيقاً للامتثال لإدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة على مدى فترة زمنية أطول وبتكلفة أقل في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي تقريباً. ولا تتضمن مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلا هذا التقدير الأدنى بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي.

٣-٤ الزيادات في التكاليف

٩٨. جرى تحليل المستوى الحقيقي للميزانية في سياق البيئة الاقتصادية الدولية لضمان إدراج أثر التضخم وتقلبات أسعار الصرف وأية عوامل أخرى في تقديرات الميزانية وعدم تسببها في تدهور قدرات المنظمة على تنفيذ برنامج عملها المعتمد. وبعد فترتي سنتين متتاليتين اتسمتا بزيادات سلبية في التكاليف، مما سمح بحدوث انخفاض بالقيمة الإسمية في الميزانية، يُقترح تنفيذ زيادة بالقيمة الإسمية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ قدرها ٨,٠ ملايين دولار أمريكي. وتتأتى هذه الزيادة الطفيفة البالغة ١,٠ في المائة خلال فترة السنتين عن تحليل مفصل لجميع بنود الإنفاق في الميزانية واستعراض للتوقعات الاقتصادية والتضخم، الصادرة عن المؤسسات المالية المستقلة.

٩٩. وتُستمد التغيرات المقدّرة في التكاليف من الحسابات المفصلة لكل عنصر من عناصر المصروفات المتعلقة بالموظفين والمصروفات غير المتعلقة بالموظفين، التي ترد مفصلةً في ملحق المعلومات ٢. ويولى اعتبار خاص إلى التكاليف واتجاهاتها في المكاتب الخارجية، إذ يتباين التضخم بشكل كبير بين الأقاليم وداخلها حيث تعمل منظمة العمل الدولية. ويبلغ المتوسط الإجمالي للزيادة في التكاليف بالنسبة إلى الميزانيات الإقليمية نسبة ١,٢ في المائة، في حين يبلغ بالنسبة إلى ميزانيات المقر ٠,٩ في المائة. وباعتبار منظمة العمل الدولية جزءاً من النظام الموحد للأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للخدمة المدنية تحددان مستويات الأجور والإعانات. وقد أُخذت القرارات في الحسبان تماماً لتخفيض أجور الموظفين الدوليين في جنيف ولم يُرصد أي اعتماد فيما يتعلق بالتحديات القانونية المنتظرة لهذه القرارات.

٥- مشروع ميزانية المصروفات والإيرادات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

١٠٠. تبلغ مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، مقدّرة على أساس سعر الصرف المعتمد في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والبالغ ٠,٩٧ فرنكاً سويسرياً للدولار الأمريكي، مع مراعاة التغيرات في التكاليف، زهاء ٨٢٣,٧٧٥,٨٠٣ دولاراً أمريكياً.

١٠١. وبعد إجراء تحليل مفصل لعوامل التكلفة في المقر والمواقع الميدانية على السواء، تجلّت الزيادات في التكاليف عند معدل شامل يبلغ ١,٠ في المائة لفترة السنتين. وترد معلومات عن التغيرات في عوامل التكلفة في ملحق المعلومات ٢.

١٠٢. وسيحدد سعر صرف الميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ وفقاً لسعر الصرف السائد في السوق وقت استعراض الميزانية من قبل اللجنة المالية لممثلي الحكومات في دورة المؤتمر ١٠٨ (حزيران/ يونيه ٢٠١٩). وبناءً عليه، تم تقييم هذه المقترحات على أساس نفس سعر صرف الميزانية (٠,٩٧ فرنكاً سويسرياً للدولار الأمريكي) المعتمد في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وذلك من أجل تسهيل المقارنة ولأن تكلفة المقترحات المقدرة بالدولار الأمريكي والفرنك السويسري على السواء ستستمر في التغير مع تغير أسعار الصرف إلى حين وضع اللمسات الأخيرة على الميزانية.

١٠٣. وعلى سبيل الاستدلال، كان سعر صرف السوق وقت إعداد هذه المقترحات في أوائل عام ٢٠١٩ يبلغ ٠,٩٩ فرنكاً سويسرياً للدولار الأمريكي. وإذا ظل هذا السعر سارياً في حزيران/ يونيه ٢٠١٩، سيكون مستوى الميزانية المقترحة مقدراً بالدولار الأمريكي نحو ٨١٤ مليون دولار أمريكي والمبلغ المقابل له من تقديرات الاشتراكات بالفرنك السويسري نحو ٨٠٦ مليون فرنك سويسري.

١٠٤. ومن ثم ستعتمد الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ على المستوى الإجمالي للميزانية وعلى سعر الصرف بعد تحديده بشكل نهائي وعلى جدول الاشتراكات الذي يعتمده المؤتمر.

١٠٥. ويرد في الجدول ٧ مشروع ميزانية المصروفات والإيرادات بالشكل المطلوب ليعتمده المؤتمر، إلى جانب الأرقام المقابلة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول ٧: مشروع ميزانية المصروفات والإيرادات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

المصروفات		الإيرادات				
	الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	التقديرات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١		الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩		التقديرات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١	
	(دولار الولايات المتحدة)	(دولار الولايات المتحدة)		(دولار الولايات المتحدة)	(الفرنك السويسري)	(دولار الولايات المتحدة)	(الفرنك السويسري)
الجزء الاول							
الميزانية العادية	779 816 986	787 271 264	اشتراكات الدول الأعضاء	784 120 000	760 596 400	823 775 803	799 062 529
الجزء الثاني							
المصروفات الطارئة	875 000	2 000 000					
الجزء الثالث							
صندوق رأس المال العامل	-	-					
الجزء الرابع							
الاستثمارات المؤسسية والبنود الاستثنائية	3 428 014	34 504 539					
الميزانية الإجمالية	**784 120 000**	**823 775 803**		**784 120 000**	**760 596 400**	**823 775 803**	**799 062 529**

١٠٦. وقد يرغب مجلس الإدارة بعد استكمال دراسته لمشروع التقديرات المقترحة في هذه الوثيقة، في أن يعرض على مؤتمر العمل الدولي مشروع قرار من أجل اعتماد البرنامج والميزانية للفترة المالية السابعة والسبعين (٢٠٢٠-٢٠٢١) وتوزيع النفقات فيما بين الدول الأعضاء للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

مشروع قرار

١٠٧. *إن مجلس الإدارة:*

(أ) أوصى مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠٨ (حزيران/ يونيه ٢٠١٩) باعتماد مستوى مؤقت للبرنامج بقيمة ٨٢٣,٧٧٥,٨٠٣ دولار أمريكي مقدّرة على أساس سعر الصرف المعتمد في ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والبالغ ٠,٩٧ فرنكاً سويسرياً للدولار الأمريكي، على أن يحدد المؤتمر سعر الصرف النهائي ومستوى الدولار الأمريكي المقابل للميزانية وتقدير الفرنك السويسري؛

(ب) اقترح على المؤتمر في الدورة نفسها قراراً لاعتماد البرنامج والميزانية للفترة المالية السابعة والسبعين (٢٠٢٠-٢٠٢١) وتوزيع النفقات فيما بين الدول الأعضاء في تلك الفترة بالعبارات التالية:

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية،

(أ) يعتمد، بمقتضى اللائحة المالية، للفترة المالية السابعة والسبعين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، ميزانية مصروفات منظمة العمل الدولية البالغة .... دولاراً أمريكياً وميزانية للإيرادات تبلغ .... دولاراً أمريكياً، أي .... فرنكاً سويسرياً، وعلى أساس سعر صرف يبلغ .... فرنكاً سويسرياً للدولار الأمريكي، ويقرر أن يتم توزيع إيرادات الميزانية، المحددة بالفرنك السويسري، على الدول الأعضاء وفقاً لجدول الاشتراكات الذي أوصت به اللجنة المالية لممثلي الحكومات.

(ب) يطلب من المدير العام أن يقدم معلومات تكميلية تتعلق بإطار النتائج الذي يشمل الحصائل والمؤشرات وخطوط الأساس والأهداف لفترة السنتين، بما يعكس الحصائل ذات الصلة للدورة ١٠٨ (حزيران/ يونيه ٢٠١٩) لمؤتمر العمل الدولي، لينظر فيها مجلس الإدارة ويعتمدها في دورته ٣٣٧ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

ملاحـق المعلومـات

١ـ الميزانية التشغيلية للفترة ٢٠٢٠ـ٢٠٢١

٢ـ تفاصيل الزيادات في التكاليف

٣ـ تفاصيل المقترحات من أجل التحسينات المدخلة على تكنولوجيا المعلومات

ملحق المعلومات ١- الميزانية التشغيلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

	الفئة المهنية	فئة الخدمة العامة	تكاليف الموظفين	التكاليف غير المتعلقة بالموظفين	مجموع الموارد
	(شهر/ سنة عمل)				
الجزء الأول					
أجهزة الإدارة السديدة					
مؤتمر العمل الدولي	10 / 29	8 / 35	21 103 380	4 173 459	25 276 839
مجلس الإدارة	3 / 33	1 / 41	15 669 244	3 018 817	18 688 061
الاجتماعات الإقليمية الرئيسية	5 / 5	4 / 4	2 362 710	693 227	3 055 937
مكتب المستشار القانوني	4 / 13	11 / 1	3 568 899	145 913	3 714 812
	10 / 81	**0 / 83**	**42 704 233**	**8 031 416**	**50 735 649**
السياسة العامة والعمليات الميدانية والشراكات وأنشطة أصحاب العمل والعمال	**10 / 1491**	**6 / 956**	**370 285 737**	**126 328 812**	**496 614 549**
الإدارة والإصلاح					
خدمات الدعم					
الخدمات والشؤون الإدارية الداخلية	0 / 38	6 / 103	22 545 847	23 561 955	46 107 802
إدارة المعلومات والتكنولوجيا	6 / 102	7 / 70	32 306 424	19 689 623	51 996 047
الاجتماعات والوثائق والعلاقات الرسمية	11 / 22	1 / 31	16 301 879	1 240 735	17 542 614
الاتصالات والمعلومات العامة	0 / 41	0 / 14	11 280 612	1 650 022	12 930 634
المشتريات	5 / 10	0 / 3	2 753 530	128 725	2 882 255
	10 / 214	**2 / 222**	**85 188 292**	**46 271 060**	**131 459 352**
خدمات الإدارة					
تنمية الموارد البشرية	11 / 48	8 / 52	19 334 748	4 697 295	24 032 043
الإدارة المالية	9 / 42	9 / 38	15 355 555	410 523	15 766 078
البرمجة الاستراتيجية والإدارة	2 / 15	0 / 4	4 354 660	126 141	4 480 801
مكتب نائب المدير العام	0 / 6	0 / 2	2 162 145	282 265	2 444 410
	10 / 112	**5 / 97**	**41 207 108**	**5 516 224**	**46 723 332**
مكتب المدير العام	0 / 10	0 / 16	5 699 405	1 392 773	7 092 178
الإشراف والتقييم					
المراجعة الداخلية والإشراف	4 / 10	0 / 3	3 179 918	254 763	3 434 681
اللجنة الاستشارية المستقلة للإشراف	0 / 1	2 / 0	325 472	294 871	620 343
تكاليف المراجعة الخارجية للحسابات	0 / 0	0 / 0	0	1 067 400	1 067 400
الوظيفة المعنية بالأخلاقيات	6 / 0	3 / 0	159 760	141 743	301 503
التقييم	0 / 8	0 / 2	2 269 911	760 755	3 030 666
	10 / 19	**5 / 5**	**5 935 061**	**2 519 532**	**8 454 593**

	الفئة المهنية	فئة الخدمة العامة	تكاليف الموظفين	التكاليف غير المتعلقة بالموظفين	مجموع الموارد
	(شهر/ سنة عمل)				
اعتمادات الميزانية الأخرى	0 / 9	10 / 9	3 839 254	41 318 458	45 157 712
تسوية تجدد الموظفين	0 / 0	0 / 0	0	-6 420 379	-6 420 379
مجموع الجزء الأول	**2 / 1 940**	**4 / 1 390**	**554 859 090**	**224 957 896**	**779 816 986**
الجزء الثاني: المصروفات الطارئة	**0 / 0**	**0 / 0**	**0**	**2 000 000**	**2 000 000**
الجزء الثالث: صندوق رأس المال العامل	**0 / 0**	**0 / 0**	**0**	**0**	**0**
الجزء الرابع: الاستثمارات المؤسسية والبنود الاستثنائية	**0 / 0**	**0 / 0**	**0**	**33 968 014**	**33 968 014**
المجموع (الأجزاء من الأول إلى الرابع)	**2 / 1 940**	**4 / 1 390**	**554 859 090**	**260 925 910**	**815 785 000**

١٠٨. يقدم ملحق المعلومات هذا معلومات إضافية عن الميزانية التشغيلية لمنظمة العمل الدولية.

١٠٩. وكما ورد في المقدمة، تعكس المخصصات المقترحة إعادة توزيع الموارد من وظائف الإدارة والدعم إلى الخدمات التحليلية والتقنية في الخط الأمامي في المقر والأقاليم.

أجهزة الإدارة السديدة

١١٠. تبيّن موارد **مؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة والاجتماعات الإقليمية** التكاليف المباشرة (مثل الترجمة الفورية وإعداد التقارير وطباعتها واستئجار المرافق وتكاليف سفر أعضاء مجلس الإدارة وبعض تكاليف الموظفين) المتعلقة بتنظيم دورتين للمؤتمر وست دورات لمجلس الإدارة، فضلاً عن اجتماعين إقليميين في فترة السنتين: الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٢٠ والاجتماع الإقليمي الأوروبي الحادي عشر خلال عام ٢٠٢١. وبعض التكاليف المباشرة ذات الصلة بالدعم الذي تقدمه إدارة الاجتماعات والوثائق والعلاقات الرسمية وإدارة الخدمات الداخلية والإدارة إلى أجهزة الإدارة السديدة، مبينة أيضاً تحت هذا البند لتقديم تقدير مستكمل لتكلفة تلك الاجتماعات.

١١١. ويتولى **مكتب المستشار القانوني** تقديم المشورة القانونية وغيرها من الخدمات القانونية للمنظمة، بالإضافة إلى الآراء القانونية فيما يتعلق بدستور وعضوية وقواعد وأنشطة منظمة العمل الدولية. ويقوم كذلك بتقديم الخبرة القانونية بشأن المسائل المتعلقة بشؤون الموظفين والقضايا والعقود التجارية أو التقنية.

السياسة العامة والعمليات الميدانية والشراكات وأنشطة أصحاب العمل والعمال

١١٢. تعزز الموارد المخصصة للسياسة العامة والعمليات الميدانية والشراكات وأنشطة أصحاب العمل والعمال قدرة منظمة العمل الدولية على وضع وتقديم خدمات عالية الجودة وملائمة ومفيدة في مجال المشورة السياسية والتوعية والتعاون الإنمائي. ومن شأنها أن تعزز نجاعة وفعالية وأثر الأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية في الأقاليم، وأن تنهض بقدرات الهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية وتدعم الدول الأعضاء فيها في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، وأن ترسي وتدعم الشراكات الخارجية وتدير العلاقات مع الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف. وتعكس المخصصات الاستدلالية توزيع الموارد من أجل الأنشطة التقنية في الخط الأمامي وتستند مؤقتاً وعلى نحو واسع إلى الهيكليات القائمة أصلاً. وعقب قرارات مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ بشأن إطار نتائج جديد، قد ينبغي النظر في إعادة التنظيم داخل هذه الحافظات والإدارات. وبانتظار هذه القرارات، من غير الممكن استدراك إعادة توزيع إدارية مفصلة للموارد بين الوحدات التنظيمية.

الإدارة والإصلاح

١١٣. تدعم موارد الإدارة والإصلاح تقديم منظمة العمل الدولية خدمات الدعم على نحو فعال وناجع، والمضي قدماً من أجل تحقيق المزيد من أوجه الفعالية من خلال عملية استعراض سير الأعمال، مع التشديد بشكل خاص على الممارسات التنظيمية والإدارية. وترد فيما يلي الوظائف الرئيسية لهيكل الإدارة.

١١٤. **الخدمات والشؤون الإدارية الداخلية:** الإدارة العامة للمرافق والممتلكات والمخزون؛ السلامة والأمن؛ الطباعة والنشر والتوزيع؛ الامتيازات الدبلوماسية؛ السفر والتنقل؛ استخدام الأماكن العامة؛ الخدمات الداخلية العامة.

١١٥. **إدارة المعلومات والتكنولوجيا:** إدارة كافة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات ووضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة المعلومات.

١١٦. **الاجتماعات والوثائق والعلاقات الرسمية:** تقديم الدعم إلى أجهزة الإدارة السديدة وغيرها من الاجتماعات الرسمية للمنظمة؛ العلاقات الرسمية مع الهيئات المكونة؛ الوثائق الرسمية (خدمات الترجمة والمراجعة والتحرير والإخراج الطباعي) وخدمات الاجتماعات (بما في ذلك خدمات الترجمة الفورية والتخطيط والبرمجة والدعم التكنولوجي).

١١٧. **الاتصالات والمعلومات العامة:** تنظيم اتصالات منظمة العمل الدولية من خلال علاقاتها مع وسائل الإعلام ومبادرات إيصال المعلومات العامة وإدارة المواقع الإلكترونية العامة والداخلية لمنظمة العمل الدولية.

١١٨. **تنمية الموارد البشرية:** سياسة وعمليات الموارد البشرية وتطوير الموظفين وإدارة التأمين الصحي، إلى جانب توليّ العلاقات مع ممثلي الموظفين.

١١٩. **الإدارة المالية:** الإدارة المالية السديدة وضمان الاضطلاع بالمهام والواجبات المالية على نحو فعال وناجع ومتسق مع اللائحة والقواعد المالية.

١٢٠. **المشتريات:** إدارة إجراءات المشتريات وشراء التجهيزات والخدمات والتعاقد من الباطن.

١٢١. **البرمجة الاستراتيجية والإدارة:** تزويد مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي بالتحليلات والمقترحات الضرورية لتحديد برنامج عمل منظمة العمل الدولية وتقديم التقارير بشأن تنفيذه.

الإشراف والتقييم

١٢٢. سوف تستمر موارد الإشراف والتقييم في تعزيز فعالية الرصد والإشراف عند استخدام الموارد المعهود بها إلى منظمة العمل الدولية، وفي اتسام المكتب بالمساءلة الكاملة فيما يتعلق بتقديم برنامجه. وترد الوظائف الرئيسية فيما يلي.

١٢٣. **مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والإشراف:** مسؤول عن وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات تمشياً مع الفصل الرابع عشر من القواعد المالية للمكتب. وهو مرتبط مباشرة بالمدير العام. وقد تم إدراج زيادة فعلية بقيمة ٨٠٠ ٣٧٦ دولار أمريكي، تمثل وظيفة إضافية من أجل تعزيز وظيفة التحقيق.

١٢٤. **اللجنة الاستشارية المستقلة للإشراف:** توفر المشورة إلى مجلس الإدارة والمدير العام بشأن فعالية الرقابة الداخلية والإدارة المالية وتقديم التقارير وإدارة المخاطر ونتائج المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات.

١٢٥. **المراجعة الخارجية للحسابات:** تغطية تكاليف مراجعة كافة الأموال المعهود بها إلى المدير العام (الميزانية العادية، مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصناديق الاستئمانية، الحسابات من خارج الميزانية وكافة الحسابات الأخرى). وهناك أيضاً التكاليف المرتبطة بالتقييمات المستقلة للأراضي والمباني والتكاليف الواجب دفعها فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد التوقف عن العمل، وذلك امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٢٦. **الوظيفة المعنية بالأخلاقيات:** تسهر على أن يكون الدعم والامتثال للمعايير الأخلاقية لحسن السلوك والنزاهة مطبقاً من جانب جميع الموظفين في المنظمة.

١٢٧. **مكتب التقييم:** مسؤول عن تقديم خدمات تقييم مستقل ورفيع الجودة إلى منظمة العمل الدولية. ويرتبط مباشرة بالمدير العام.

اعتمادات الميزانية الأخرى

١٢٨. يشمل هذا البند اعتمادات الميزانية اللازمة لدفع الاشتراكات في شتى صناديق منظمة العمل الدولية والنظام الموحد للأمم المتحدة والهيئات المشتركة بين الوكالات، فضلاً عن الاعتمادات التي لا تندرج على الوجه الصحيح في مكان آخر من البرنامج والميزانية.

١٢٩. *الأقساط السنوية للقرض الخاص بمبنى مكتب العمل الدولي:* تم رصد اعتماد لدفع قسطين سنويين قدرهما ٣٠٠ ٧٠٢ ٣ فرنك سويسري في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ (ما يعادل زهاء ٠٠٠ ٦٣٤ ٧ دولار أمريكي لفترة السنتين) سداداً للقرض المسحوب من المنشأة العقارية السويسرية للمنظمات الدولية بخصوص مبنى المقر الرئيسي للمنظمة. وسيتم سداد القرض بالكامل بحلول عام ٢٠٢٥. أما القرض المتعلق بالقرض الثاني المسحوب من المنشأة العقارية السويسرية للمنظمات الدولية بخصوص أعمال التجديد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ فيتم تسديده من إيرادات الإيجار وليس له أي انعكاسات على الميزانية العادية.

١٣٠. *صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي مكتب العمل الدولي:* ظل الاعتماد على المستوى ذاته بالقيم الحقيقية (قرابة ٠٠٠ ٣٠٢ دولار أمريكي)، وهو معد لتغطية كلفة المستفيد الأخير من هذا الصندوق.

١٣١. *صندوق المدفوعات الخاصة:* الغرض من هذا الصندوق هو تقديم مدفوعات دورية على سبيل الهبة إلى الموظفين السابقين أو إلى أزواجهم/ زوجاتهم وفقاً للمعايير التي يقرها مجلس الإدارة. وقد تم الإبقاء على المساهمة المقدمة من الميزانية العادية لهذا الصندوق والبالغة ٠٠٠ ٢٣٢ فرنك سويسري (قرابة ٠٠٠ ٢٣٩ دولار أمريكي) على نفس المستوى الذي كانت عليه في فترة السنتين السابقة.

١٣٢. *صندوق التأمين الصحي للموظفين:* المساهمة المدفوعة من أجل التأمين على الموظفين المتقاعدين: يغطي هذا الاعتماد الذي يبلغ زهاء ٣٠,١ مليون دولار أمريكي مساهمة منظمة العمل الدولية في صندوق التأمين الصحي للموظفين فيما يتعلق بالتأمين على الموظفين المتقاعدين والمحالين على المعاش بسبب العجز وورثتهم من الزوجات/ الأزواج والأيتام. وتم خفض المبلغ للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بالقيم الحقيقية للموظفين المتقاعدين بما يبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار أمريكي، عقب الاتفاق بشأن تحويل الإعانة التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى المتقاعدين من الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي، بشكل تدريجي إلى تلك الرابطة.

١٣٣. *المساهمة في صندوق المبنى والمرافق الأساسية:* يبلغ الاعتماد المخصص تحت هذا البند في الميزانية العادية زهاء ٠٠٠ ٣٩٧ فرنك سويسري لكل فترة سنتين (قرابة ٠٠٠ ٤٠٩ دولار أمريكي). وقد اقتُرح تحت الجزء الرابع من البرنامج والميزانية وعنوانه الاستثمارات المؤسسية، اعتماد قدره ٧,٢ مليون دولار أمريكي لتمويل الصندوق لاحتياجات إعادة التأثيث والتجديد المستقبلية الدورية لمباني منظمة العمل الدولية.

١٣٤. *المساهمة في شتى هيئات النظام الموحد للأمم المتحدة واللجان المشتركة بين الوكالات:* يبلغ الاعتماد الإجمالي قرابة ١,٦ مليون دولار أمريكي، وهو نفس المستوى الذي كان عليه في فترة السنتين السابقة بالقيم الحقيقية. وهو يغطي مساهمات منظمة العمل الدولية في مختلف الكيانات التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة، بما في ذلك وحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والفريق المشترك المعني بأنشطة المشتريات ولجنة الخدمة المدنية الدولية وكلية موظفي الأمم المتحدة وأنشطة الدراسات الاستقصائية للمرتبات.

١٣٥. *وحدة الخدمات الطبية:* تشغل منظمة العمل الدولية وحدة للسلامة والصحة المهنيتين كجزء لا يتجزأ من المكتب من أجل توفير مجموعة من الخدمات والمشورة الطبية. ويخصص بالقيم الحقيقية المبلغ ذاته (قرابة ٢,١ مليون دولار أمريكي) الذي كان مخصصاً في فترة السنتين السابقة.

١٣٦. *المحكمة الإدارية:* توفر الموارد المرصودة تحت هذا البند الاعتمادات اللازمة لأمين سجل المحكمة الإدارية وخدمات الدعم المؤقت لأعمال السكرتارية وحصة من تكاليف التشغيل الأخرى. وتشمل تكاليف التشغيل الأخرى التكاليف المتصلة بأمين السجل المساعد والمساعدة المكتبية واعتمادات المهام الرسمية وأعمال الترجمة وصيانة قاعدة البيانات الحاسوبية لقضايا المحكمة وأتعاب القضاة ومصروفات السفر. وتقسم هذه التكاليف على

أساس نسبة موظفي منظمة العمل الدولية إلى إجمالي عدد موظفي المنظمات التي تقبل بالولاية القضائية للمحكمة ونسبة عدد القضايا التي تخص منظمة العمل الدولية إلى العدد الإجمالي للقضايا المعروضة على المحكمة خلال فترة السنتين. ويظل الاعتماد المرصود (قرابة ١,٣ مليون دولار أمريكي) على ما كان عليه بالقيم الحقيقية في فترة السنتين السابقة.

١٣٧. *تمثيل الموظفين:* تمشياً مع المادة ١٠-١ من لائحة الموظفين، يُمنح وقت مستقطع من العمل لأعضاء لجنة نقابة الموظفين بغرض تمثيل موظفي المكتب بشأن المسائل المتعلقة بظروف العمل وشروط الاستخدام. وعلى غرار فترات السنتين السابقة، يُقترح رصد اعتماد مقداره أربع سنوات عمل للفئة المهنية وسنة عمل لفئة الخدمة العامة للتمويل الجزئي للبدلاء الذين يُستعان بهم في الوحدات التي يعمل فيها عادة أعضاء لجنة نقابة الموظفين. ويخصص اعتماد إضافي مقداره نسبة سنتي عمل لفئة الخدمة العامة لتوفير خدمات أمين لنقابة الموظفين. ويبلغ الاعتماد الإجمالي لتمثيل الموظفين زهاء ١,٤ مليون دولار أمريكي.

١٣٨. *مرافق رعاية الأطفال:* يبلغ الاعتماد الإجمالي قرابة ٥٧٣ ٠٠٠ فرنك سويسري (أي زهاء ٥٩١ ٠٠٠ دولار أمريكي)، وهو نفس المستوى الذي كان عليه في فترة السنتين السابقة بالقيم الحقيقية.

١٣٩. *التزامات غير مسددة:* خُصص مبلغ قدره ٢ ٠٠٠ دولار أمريكي لكي يُسدد منه في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ أي معاملات متعلقة بسنوات سابقة لا يكون من الملائم تسديدها من بنود أخرى في الميزانية. ويُدرج هذا الاعتماد بمقتضى المادة ١٧ من اللائحة المالية.

ملحق المعلومات ٢- تفاصيل الزيادات في التكاليف

	٢٠١٨-٢٠١٩[١]	تقديرات ٢٠٢٠-٢٠٢١ بالسعر الثابت للدولار ٢٠١٨-٢٠١٩	زيادات البرنامج (التخفيضات)		زيادات التكلفة (التخفيضات)		٢٠٢٠-٢٠٢١	% من مجموع الميزانية
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي	%
الجزء الأول - الميزانية العادية								
أجهزة الإدارة السديدة								
مؤتمر العمل الدولي	25 276 839	25 276 839	0	0.0%	486 678	1.9%	25 763 517	3.1%
مجلس الإدارة	18 688 061	18 688 061	0	0.0%	269 284	1.4%	18 957 345	2.3%
الاجتماعات الإقليمية الرئيسية	3 055 937	3 055 937	0	0.0%	62 116	2.0%	3 118 053	0.4%
مكتب المستشار القانوني	3 714 812	3 714 812	0	0.0%	4 515	0.1%	3 719 327	0.5%
	50 735 649	**50 735 649**	**0**	**0.0%**	**822 593**	**1.6%**	**51 558 242**	**6.3%**
السياسة العامة والعمليات الميدانية والشراكات وأنشطة أصحاب العمل والعمال	**495 638 257**	**496 614 549**	**976 292**	**0.2%**	**5 085 297**	**1.0%**	**501 699 846**	**60.9%**
الإدارة والإصلاح								
خدمات الدعم								
الخدمات والشؤون الإدارية الداخلية	46 327 211	46 107 802	-219 409	-0.5%	1 425 786	3.1%	47 533 588	5.8%
إدارة المعلومات والتكنولوجيا	52 251 256	51 996 047	-255 209	-0.5%	823 905	1.6%	52 819 952	6.4%
الاجتماعات والوثائق والعلاقات الرسمية	17 844 726	17 542 614	-302 112	-1.7%	327 774	1.9%	17 870 388	2.2%
الاتصالات والمعلومات العامة	12 929 259	12 930 634	1 375	0.0%	165 920	1.3%	13 096 554	1.6%
المشتريات	2 882 255	2 882 255	0	0.0%	29 097	1.0%	2 911 352	0.4%
	132 234 707	**131 459 352**	**-775 355**	**-0.6%**	**2 772 482**	**2.1%**	**134 231 834**	**16.3%**
خدمات الإدارة								
تنمية الموارد البشرية	24 034 285	24 032 043	-2 242	0.0%	400 095	1.7%	24 432 138	3.0%
الإدارة المالية	15 788 169	15 766 078	-22 091	-0.1%	282 364	1.8%	16 048 442	1.9%
البرمجة الاستراتيجية والإدارة	4 740 731	4 480 801	-259 930	-5.5%	24 621	0.5%	4 505 422	0.5%
مكتب نائب المدير العام	2 444 410	2 444 410	0	0.0%	-27 928	-1.1%	2 416 482	0.3%
	47 007 595	**46 723 332**	**-284 263**	**-0.6%**	**679 152**	**1.5%**	**47 402 484**	**5.8%**
مكتب المدير العام	7 092 178	7 092 178	0	0.0%	48 061	0.7%	7 140 239	0.9%
الإشراف والتقييم								
المراجعة الداخلية والإشراف	3 051 355	3 434 681	383 326	12.6%	25 849	0.8%	3 460 530	0.4%
اللجنة الاستشارية المستقلة للإشراف	620 343	620 343	0	0.0%	-482	-0.1%	619 861	0.1%
تكاليف المراجعة الخارجية للحسابات	1 067 400	1 067 400	0	0.0%	0	0.0%	1 067 400	0.1%
الوظيفة المعنية بالأخلاقيات	301 503	301 503	0	0.0%	530	0.2%	302 033	0.0%
التقييم	3 030 666	3 030 666	0	0.0%	1 130	0.0%	3 031 796	0.4%
	8 071 267	**8 454 593**	**383 326**	**4.7%**	**27 027**	**0.3%**	**8 481 620**	**1.0%**

% من مجموع الميزانية	٢٠٢١-٢٠٢٠	زيادات التكلفة (التخفيضات)		زيادات البرنامج (التخفيضات)		تقديرات ٢٠٢١-٢٠٢٠ بالسعر الثابت للدولار ٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠١٩-٢٠١٨ [1]	
%	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
5.2%	43 203 398	-4.3%	-1 954 314	-0.7%	-300 000	45 157 712	45 457 712	**اعتمادات الميزانية الأخرى**
-0.8%	-6 446 399	0.4%	-26 020	0.0%	0	-6 420 379	-6 420 379	**تسوية تجدد الموظفين**
95.6%	**787 271 264**	**1.0%**	**7 454 278**	**0.0%**	**0**	**779 816 986**	**779 816 986**	**مجموع الجزء الأول**
0.2%	2 000 000	0.0%	0	128.6%	1 125 000	2 000 000	875 000	**الجزء الثاني: المصروفات الطارئة**
0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0	0	**الجزء الثالث: صندوق رأس المال العامل**
4.2%	34 504 539	1.6%	536 525	890.9%	30 540 000	33 968 014	3 428 014	**الجزء الرابع: الاستثمارات المؤسسية والبنود الاستثنائية**
100.0%	**823 775 803**	**1.0%**	**7 990 803**	**4.0%**	**31 665 000**	**815 785 000**	**784 120 000**	**المجموع (الأجزاء من الأول إلى الرابع)**

[1] لتسهيل المقارنة مع أرقام فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، تمت مراجعة الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ حتى يتجلى ما يلي: (أ) منهجية منقحة لتقسيم تكاليف إدارة الدعم إلى أجهزة الإدارة السديدة وفيما بينها؛ (ب) إعادة الهيكلة الداخلية بين إدارات تنمية الموارد البشرية والخدمات والشؤون الإدارية الداخلية والاتصالات والمعلومات العامة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا.

١٤٠. يقدم ملحق المعلومات هذا تفاصيل عن المنهجية المستخدمة في حساب الزيادات في التكاليف للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وبموافقة مؤتمر العمل الدولي على البرامج والميزانيات المتوالية، فإنه يقرّ بالحاجة إلى إدراج تكييفات (زيادات وتخفيضات على حد سواء) في الميزانية الثابتة بالدولار لضمان توفر التمويل الكافي للمحافظة على المستوى المنشود للخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة. ويقدم الشكل ألف ٢-١ موجزاً عن النسب المئوية للزيادات في التكلفة المعتمدة لفترات السنتين الأخيرة.

الشكل ألف ٢-١: النسب المئوية للزيادات في التكلفة المدرجة في ميزانيات فترات السنتين

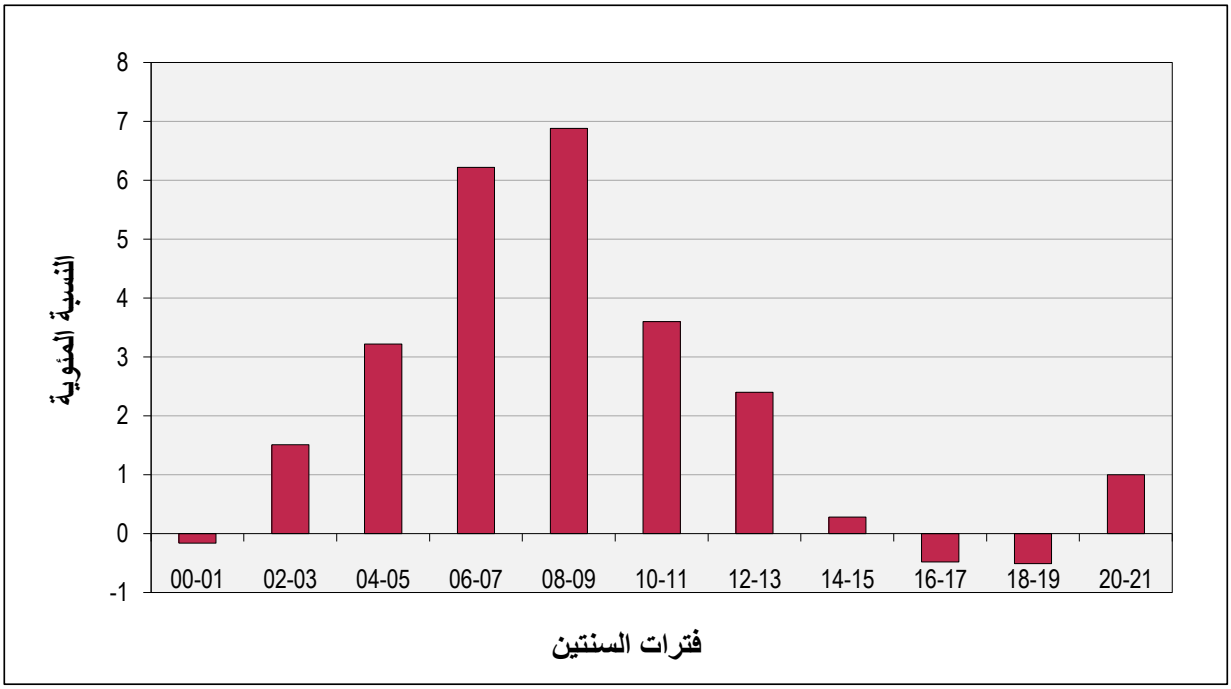

أساس حساب الزيادات في التكاليف

١٤١. تضع منظمة العمل الدولية قاعدة صفرية للميزانية في كل دورة للميزانية لتحديد خط الأساس لكافة التكاليف التشغيلية المتوقعة في فترة السنتين المقبلة. وتوضع الميزانية الاستراتيجية والميزانية التشغيلية أصلاً على أساس معدلات التكلفة الثابتة بما يتيح إمكانية مقارنة الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بالميزانية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

١٤٢. ويجري تحليل بحسب مكون التكلفة في المصروفات المتكبدة خلال فترة السنتين الحالية، بما فيها استعراض للزيادات في التكاليف المتوقعة سابقاً ولهيكليات التكلفة ولأي تغيرات متوقعة في محركات التكلفة. إلى جانب ذلك، يجري تحليل التوزيع الجغرافي على السواء للنفقات الحالية والنفقات المتوقعة في المستقبل بالنظر إلى أنّ معدل التضخم يتباين تبايناً كبيراً بين الأقاليم التي تعمل فيها منظمة العمل الدولية وداخل هذه الأقاليم. وتطبق النسب المئوية المتوقعة للزيادات على ميزانية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ على كل وجه من وجوه الإنفاق المقابلة والموقع الجغرافي.

١٤٣. ولدى وضع الميزانيات المتوقعة يستعان بصورة مستفيضة ببيانات التوقعات المستقلة والقابلة للتحقق بشأن مؤشرات أسعار الاستهلاك، والبيانات التي تنشرها هيئات موثوق بها مثل لجنة الخدمة المدنية الدولية وصندوق النقد الدولي والمصارف المركزية. وحيث لا تغطي توقعات التضخم المتوفرة كامل فترة الميزانية، تقدر هذه التوقعات من باب الاستنتاج بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، استناداً إلى آخر البيانات المتاحة والاتجاهات المتوقعة التي تتيحها المؤسسات الاقتصادية. كما تجري عملية استعراض لتحديد المقابل بالدولار لحركة التكاليف والأسعار بالعملات المحلية منذ اعتماد الميزانية الأخيرة.

١٤٤. وبالنسبة إلى بنود المصروفات في سويسرا، استخدمت منظمة العمل الدولية توقعات متوسط التضخم السنوي الصادرة عن المصرف الوطني السويسري للأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١، وتبلغ المعدلات على التوالي ٠,٨ في المائة و١,٢ في المائة و٠,٧٥ في المائة. وما لم يلاحظ العكس، استُخدمت معدلات متوسط التضخم السنوي لحساب الزيادات في التكاليف للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١.

١٤٥. إنّ المصدر الرئيسي لتقديرات التضخم للمواقع الميدانية هو بيانات صندوق النقد الدولي. وبالنسبة لهذه المواقع، يجري تكييف آخر تكاليف سنة ٢٠١٨ بالنسبة للتضخم المقدّر في السنوات ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١، وتراعي التغيرات في أسعار الصرف بين العملة المحلية ودولار الولايات المتحدة. وتختلف المعدلات السنوية للزيادة في التكلفة اختلافاً كبيراً بين الأقاليم وداخلها. ويبين الجدول ألف ٢-١ متوسط المعدل السنوي المتوقع لكل إقليم بالدولار.

الجدول ألف ٢-١: متوسط معدلات التضخم السنوي المتوقعة حسب الإقليم للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

الإقليم	الزيادة بالنسبة المئوية
أفريقيا	4.8
الأمريكتان	2.5
الدول العربية	4.1
آسيا والمحيط الهادئ	4.3
أوروبا	3.3

١٤٦. ويقوم تطبيق الميزنة على أساس الصفر بمقارنة تحركات الزيادات في التكاليف المتوقعة سابقاً مع الإنفاق الفعلي. ويحقق هذا إعادة اتساق ميزانية كل موقع وكل وجه إنفاق للفترة الجديدة. وحيثما ينطبق ذلك، أمكن امتصاص التضخم المتوقع للأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١، نتيجة أي معدلات للتضخم كانت أدنى مما كان متوقعاً في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٤٧. ويلخص الجدول ألف ٢-٢ التكييفات في التكاليف للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ حسب وجه الإنفاق على مستوى المكتب. وتشير التكييفات إلى زيادة صافية تبلغ قرابة ٨,٠ مليون دولار أمريكي، تساوي معدلاً متوسطاً قدره ١,٠ في المائة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١.

الجدول ألف ٢-٢: التكييفات في التكاليف حسب وجه الإنفاق للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

وجه الإنفاق	**الميزانية** (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة)	**التكييفات في التكاليف** (في ٢٠١٨-٢٠١٩ بدولار الولايات المتحدة)	**التكييف المئوي كل سنتين**
تكاليف الموظفين	554 859 090	5 282 042	1.0
السفر في مهام رسمية	14 812 726	102 995	0.7
الخدمات التعاقدية	38 433 065	663 975	1.7
مصروفات التشغيل العامة	54 717 430	1 033 935	1.9
اللوازم والمواد	2 859 373	103 740	3.6
الأثاث والمعدات	4 045 870	13 608	0.3
سداد القرض المتعلق بمبنى المقر	7 633 608	0	0.0
الزمالات والمنح والتعاون التقني في الميزانية العادية	72 199 833	2 215 446	3.1
تكاليف أخرى	66 224 005	-1 424 938	-2.2
المجموع	**815 758 000**	**7 990 803**	**1.0**

تكاليف الموظفين

١٤٨. تبلغ تكاليف الموظفين زهاء ٦٨ في المائة من مجموع ميزانية الإنفاق وتشكل الزيادة في التكاليف والبالغة ٥,٣ مليون دولار أمريكي (١,٠ في المائة) أكبر تغيير بالقيم المطلقة. وتشمل الزيادات في تكاليف الموظفين للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إعادة تكييف تكاليف الموظفين مع المستويات الحالية.

١٤٩. وتشمل تكاليف الموظفين ما يلي:

- جميع الموظفين المدرجين في الميزانية على أساس التكلفة الموحدة المتمايزة والتي يرد وصفها بتفصيل أكبر أدناه؛
- المترجمون الفوريون وأمانات اللجان وموظفو المؤتمر بعقود قصيرة الأمد، حيث يتماشى الاعتماد المقترح لزيادة التكلفة مع الاعتماد المقترح لموظفي الفئة المهنية وموظفي الخدمة العامة في المقر والاتفاقات المعقودة مع الرابطة الدولية للمترجمين الفوريين المختصين بخدمة المؤتمرات.

تكاليف الموظفين محسوبة على أساس التكاليف الموحدة

١٥٠. تستند التغيرات في عناصر التكاليف الموحدة إلى آخر السياسات والقرارات المتصلة بالأجور، التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءً على توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية من أجل تطبيقها عموماً على النظام الموحد للأمم المتحدة.

١٥١. وتستند التكاليف الموحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى التكاليف الفعلية المتكبدة في سنة ٢٠١٨ لكل درجة مع مراعاة التقديرات المناسبة للاتجاهات المتوقعة في التضخم والتغيرات في مستحقات الموظفين وتنقل وتشكيل الموظفين بشكل عمومي. وفي المتوسط، يتوقع زيادة التكاليف الموحدة بنسبة ٠,٩ في المائة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

١٥٢. *الفئة المهنية:* تنشأ التغيرات في معاشات الفئة المهنية إلى حد ما عن تقلبات أسعار الصرف والتحركات في تكلفة المعيشة كما تحددها لجنة الخدمة المدنية الدولية وتتجلى في معدلات تسوية مقر العمل. وعلى أثر تكييف تلك التحركات، لاسيما خفض أجور الموظفين في جنيف، وضعت الاعتمادات للزيادات في تسوية مقر العمل على أساس معدل التضخم العام للموظفين في جنيف. وتحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية أيضاً معدلات تسوية مقر العمل في المواقع الميدانية، وتعكس هذه المعدلات تكييفات تكلفة المعيشة ذات الصلة والعلاقة بين العملة المحلية والدولار الأمريكي. وبشكل إجمالي، جرى توقع انخفاض صافٍ يبلغ ٠,٥ في المائة خلال فترة السنتين بالنسبة إلى موظفي الفئة المهنية.

١٥٣. *فئة الخدمة العامة:* أدرجت تقديرات التضخم في جنيف، كما جاء في الفقرة ١٤٤، في الرواتب المتوقعة لموظفي الخدمة العامة. وجرى استخدام سلم الأجور الأحدث عهداً في كل موقع بالنسبة إلى موظفي الخدمة العامة في الميدان، ووضعت الاعتمادات والتكييفات بما يسمح بتقدير معدل التضخم بدولار الولايات المتحدة.

التكاليف غير المتعلقة بالموظفين

السفر في مهام رسمية

١٥٤. إنّ الزيادات التي طبقتها لجنة الخدمة المدنية الدولية على معدلات بدل الإقامة اليومي في مختلف المواقع التي تعمل فيها منظمة العمل الدولية جرى تعويضها جزئياً بالانخفاضات في تكاليف بطاقات السفر التي أبلغ عنها موظف السفريات في المكتب.

مصروفات التشغيل العامة

١٥٥. *المرافق:* بالرغم من أن أسعار الوقود ما زالت متقلبة وغير أكيدة، تم إدراج زيادة بحوالي ٥ في المائة في تقديرات الميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وفي جنيف، أدرجت في التقديرات زيادة للإمدادات الكهربائية لكي تتجلى اتجاهات السوق الراهنة. وبالنسبة للمواقع الميدانية، من المفترض أن تزيد معدلات تكاليف المياه والكهرباء وفقاً للمعدل المحلي للتضخم بموجب توقعات صندوق النقد الدولي.

١٥٦. *الإيجار:* خُصصت اعتمادات لتغطية الزيادات التعاقدية في الإيجار والتكاليف المتزايدة في أعقاب تغيير المواقع لأسباب أمنية أو لأسباب أخرى.

اللوازم والمواد

١٥٧. ازدادت تكلفة الكتب والمجلات وغيرها من الاشتراكات بمتوسط سنوي قدره ١,٩ في المائة.

الزمالات والمنح والتعاون التقني في الميزانية العادية

١٥٨. تتضمن أنشطة التعاون التقني في الميزانية العادية مكونات في الميدان وفي المقر على السواء. وأفضت الزيادات المتوقعة في التكاليف بالاستناد إلى معدلات التضخم في المواقع إلى زيادة متوسطة بنسبة ٢,٨ في المائة. وقد ازدادت المساهمة في مركز البلدان الأمريكية لتنمية المعارف في التدريب المهني بنسبة ١ في المائة سنوياً لتعكس توقعات التضخم المحلي بالدولار في أوروغواي. وازدادت المساهمة لفترة السنتين في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو لتعكس توقعات التضخم بالدولار في إيطاليا.

التكاليف الأخرى غير المتعلقة بالموظفين

١٥٩. جرى تعديل كافة التكاليف الأخرى غير المتعلقة بالموظفين، تمشياً مع معدلات متوسط التضخم السنوي المنطبقة على المنطقة الجغرافية المعنية.

بنود أخرى في الميزانية

١٦٠. يشمل باب "بنود أخرى في الميزانية" المساهمات في الأنشطة الإدارية المشتركة في إطار منظومة الأمم المتحدة (من قبيل لجنة الخدمة المدنية الدولية، اللجنة رفيعة المستوى بشأن الإدارة، مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وحدة التفتيش المشتركة، نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة) والتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وتستند تقديرات الميزانية إلى آخر المعلومات المقدمة من مختلف الهيئات، ومعدّل التضخم العام المفترض في مواقعها، وقد عدّلت لتعكس أي تغييرات على أساس توزيع التكاليف على الوكالات المشاركة.

ملحق المعلومات ٣- تفاصيل المقترحات من أجل التحسينات المدخلة على تكنولوجيا المعلومات

استبدال شبكة الإنترانت في منظمة العمل الدولية

١٦١. إنّ التكنولوجيا التي تدير القسم الأكبر من شبكة الإنترانت في منظمة العمل الدولية تعود إلى قرابة ٢٠ عاماً ولم تعد تفي بالغرض المنشود منها.

١٦٢. ومن شأن إرساء شبكة إنترانت حديثة أن يشجع التواصل الداخلي ويحسنه ويبسطه. وسوف يتمثل تركيز شبكة الإنترانت الجديدة لمنظمة العمل الدولية في ضمان حوار ثنائي الاتجاه يمكن من خلاله للفرق أن تجري مناقشات مفتوحة ويمكن للموظفين أن يتقاسموا المعارف ويمكن للإدارة أن تبقى على اطلاع عما يجري على أرض الواقع. وقد تشمل المنافع توحيد العلامة التجارية لمنظمة العمل الدولية وتحسين التعاون وتعزيز رؤية "منظمة عمل دولية واحدة" ومساعدة الموظفين على إيجاد المعلومات واستخدامها على نحو أفضل وتعزيز الوضوح التنظيمي وحفز الاعتراف والمكافأة وزيادة إنتاجية الموظفين وإغناء ثقافة منظمة العمل الدولية.

١٦٣. ومن شأن مستوى الاستثمار المطلوب أن يفضي إلى توفير شبكة إنترانت حديثة لمنظمة العمل الدولية بشكل جزئي في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

استبدال الموقع الإلكتروني العام لمنظمة العمل الدولية

١٦٤. إنّ التكنولوجيا التي تدير القسم الأكبر من الموقع الإلكتروني العام لمنظمة العمل الدولية تعود إلى قرابة ١٥ عاماً ولم تعد تفي بالغرض المنشود منها.

١٦٥. والموقع الإلكتروني العام لمنظمة العمل الدولية هو أداة التسويق الوحيدة والأهم التي تمتلكها المنظمة. وهو المقابل الافتراضي لكيان فعلي يخدم قرابة ٤ مليار شخص في كافة أرجاء العالم يستخدمون شبكة الإنترنت بشكل يومي. ويشكل هذا الموقع الإلكتروني مصدراً رئيسياً للمعلومات حيث يمكن للعالم أن يكون على دراية بمهمتنا وعملنا. والموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية يظهر ويصف ماهية المنظمة وما حققته وما يمكنها تحقيقه في المستقبل.

١٦٦. وإرساء موقع إلكتروني عام حديث أمرٌ بالغ الأهمية إذا أريد لمنظمة العمل الدولية أن تبقى في صدارة عالم العمل في بيئة تنافسية أكثر فأكثر. وتشير البحوث إلى أنّ المستخدم بحاجة إلى ٠,٠٥ ثوانٍ ليكوّن فكرة عن موقع إلكتروني بعينه وما إذا كان سيبقى على الموقع أو يخرج منه. وسوف تشمل فوائد الموقع الإلكتروني العام الجديد لمنظمة العمل الدولية واجهة مستخدم حديثة، وتحسين تبادل المعلومات من خلال الاستفادة من وسائل الإعلام الاجتماعية، والمدونات ومنصات أخرى، والاستجابة المحسنة على الأجهزة المحمولة، والمحتوى الذي يستهدف تفضيلات المستخدم الفردية، وزيادة الرؤية إلى سلوك العملاء من خلال تحسين الأدوات التحليلية وتعزيز علاقات الزبائن.

١٦٧. ومن شأن مستوى الاستثمار المطلوب أن يفضي إلى توصيل جزئي للموقع الإلكتروني الجديد لمنظمة العمل الدولية في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

تطوير نظام المعلومات المتكامل عن الموارد

١٦٨. تم إصدار الصيغة الحالية من برنامج Oracle e-Business Suite الداعم لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد في آب/ أغسطس ٢٠١٠. ولن يتم دعم هذه الصيغة من البرنامج من جانب الجهة المزودة بعد فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، ويجب تطويرها. وتتضمن أحدث صيغة من البرنامج مئات الميزات والوظائف الجديدة. وتشمل المزايا الأخرى مظهراً وأسلوباً أكثر بديهية وأداءً وأمناً محسنين.

١٦٩. ومن شأن الاستثمار المطلوب أن يفضي إلى تسليم كامل للتطوير التقني لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، بهدف استخدامه على مستوى المكتب في عام ٢٠٢٢.

تطوير برنامج Microsoft Office

١٧٠. لن يتم دعم الصيغة الحالية من برنامج Microsoft Office Suite 2013 من قِبل المورد في فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، ويجب تطويرها وتحويلها إلى صيغة أحدث. والتطوير المستهدف إلى Microsoft Office Suite 2019 يعزز التقدم في التقنيات لتوفير ميزات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي والأبعاد الثلاثية وتحسين منهجية قراءة النص والتحليلات والرسوم البيانية المحسنة والتأليف المشترك في الوقت الحقيقي والمرفقات الذكية وما إلى ذلك. ويُعتبر التطوير إلى أحدث صيغ Microsoft Office الخطوة الأولى للانتقال إلى Microsoft Office 365 في الحوسبة السحابية، مما يتيح التعاون وتقاسم المعارف ويعزز قوى عاملة متنقلة وتفاعلية أكثر فأكثر على نحو أكثر سهولة.

١٧١. ومن شأن الاستثمار المطلوب أن يفضي إلى تطوير كامل لبرنامج Microsoft Office Suite في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

تطوير برمجيات أخرى

١٧٢. ستتطلب الصيغ الحالية من البرمجيات الأخرى المستخدمة في منظمة العمل الدولية كذلك استثمارات آنية بهدف تطويرها، بغية ضمان دعمها ومطابقتها لأحدث المتطلبات الأمنية. وتشمل الفئات العامة للبرمجيات التي سيتم تطويرها في دورة من ست سنوات، تلك المتعلقة بالحاسوب المكتبي والاتصالات وقواعد البيانات وذكاء الأعمال وإدارة مركز البيانات وما إلى ذلك.

١٧٣. ومن شأن الاستثمار المطلوب أن يفضي إلى تسليم كامل لعمليات تطوير البرمجيات الأخرى المجدولة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

إدارة السجلات إلكترونياً

١٧٤. إنّ النهج الحالي المتبع لجمع السجلات وإدارتها وأرشفتها في منظمة العمل الدولية هو نهج يدوي بشكل أساسي. ولا يستطيع موظفو منظمة العمل الدولية إلا أن يطلبوا الحصول على السجلات الرسمية من خلال طلبات رسمية إلى المسؤولين الذين يشرفون على إدارة سجلات ومحفوظات منظمة العمل الدولية، مما يتسبب في حدوث تأخير في العمل. بالإضافة إلى ذلك، لا يتمتع حالياً موظفو منظمة العمل الدولية بإمكانية البحث عن معلومات تنظيمية أساسية عبر الإنترنت والحصول عليها.

١٧٥. وبوصفها وسيطاً للمعارف، فقد تم تسليط الضوء في العديد من الدراسات وعمليات التدقيق على عدم قدرة منظمة العمل الدولية على التقاط أكبر أصولها المؤسسية وتنظيمها وتقاسمها والاحتفاظ بها. كما تم تحديد تنفيذ نظام إدارة السجلات الإلكترونية في سياق استعراض عملية سير الأعمال للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ الذي وضعته إدارة معايير العمل الدولية كشرط أساسي في إعادة هيكلة وتعزيز آليات الإشراف التي تدعم لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات ولجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير.

١٧٦. ومن شأن نظام إدارة السجلات إلكترونياً يعمل بكامل طاقته أن يساعد على التحكم في إنتاج وزيادة السجلات التي تؤدي إلى فوضى معلوماتية ويتيح إمكانية إضفاء الطابع الآلي على عملية إدارة السجلات وفقاً لسياسات الأرشفة المعمول بها.

١٧٧. ومن شأن مستوى الاستثمار المطلوب أن يفضي إلى تسليم جزئي لنظام جديد لإدارة السجلات إلكترونياً في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

إدارة الأجهزة المحمولة

١٧٨. تدور إدارة الأجهزة المحمولة حول نشر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر المحمول وتأمينها ومراقبتها وإدماجها وإدارتها. وهي تضمن أن البرمجيات التي تعمل على الأجهزة المحمولة محدثة ومصدّعة لمكافحة أي ثغرات أمنية محددة. وهو شرط أساسي لتنفيذ سياسة "إحمل جهازك الخاص" في منظمة العمل الدولية، حيث سيكون من الضروري فصل وتحديث وتشفير برمجيات ومحتويات منظمة العمل الدولية المستخدمة على الأجهزة المحمولة الشخصية.

١٧٩. ومن شأن مستوى الاستثمار المطلوب أن يفضي إلى تسليم جزئي لإدارة الأجهزة المحمولة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

استبدال معدات تكنولوجيا المعلومات

١٨٠. بغية ضمان أن تظل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في منظمة العمل الدولية وتطبيقاتها موثوقة وآمنة ومناسبة للغرض، لا بد من تطوير و/أو استبدال أجهزة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات التي تقوم على أساس أنظمة وخدمات منظمة العمل الدولية المهمة عندما لا يدعمها المورد. ودورة الاستبدال النموذجية للأجهزة والبرمجيات هي ست سنوات. ويمكّن هذا الاستثمار لفترة السنتين من استبدال ثلث البصمة التحتية لتكنولوجيا المعلومات في منظمة العمل الدولية في كل فترة سنتين، بغية ضمان الإبقاء على دورة الاستبدال التي تبلغ ست سنوات.

١٨١. ومن شأن مستوى الاستثمار المطلوب أن يفضي إلى الاستبدال الكامل لمعدات تكنولوجيا المعلومات ليحل محلها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.